



المُلتقى الاستراتيجي
STRATEGIC FORUM

من التفوق إلى التكيّف: تغيّر العقيدة العسكرية في مواجهة الجماعات المسلحة دراسة حالة إسرائيل

بشينة اشتيوي
باحثة فلسطينية



strategicforum.net



@SForum80

دراسات

من التفوق إلى التكيف:
تغيّر العقيدة العسكرية
في مواجهة الجماعات المسلحة
دراسة حالة إسرائيل

بشينة اشتيوي
باحثة فلسطينية

الملتقى الاستراتيجي
٢٠٢٦

٣	الملخص
٤	الفصل الأول: المقدمة.
٧	الفصل الثاني: عرض الأدبيات والإطار النظري.
٢٦	الفصل الثالث: المنهجية.
٣٢	الفصل الرابع: التحليل والنتائج.
٤٨	الفصل الخامس: الخاتمة.
٤٩	المراجع والمصادر.

الملخص

الدراسة المرفقة هي في الأصل أطروحة ماجستير مجازة من جامعة ابن خلدون في تركيا

لماذا تقوم الدول بتعديل مبادئها العسكرية استجابة للجماعات المسلحة غير الحكومية، على الرغم من تفوقها الساحق في الأسلحة التقليدية؟

تتناول الدراسة الأسباب والكيفية التي دفعت إسرائيل إلى مراجعة مبادئها العسكرية بين عامي 2008 و2023 استجابة للتهديدات غير المتكافئة التي تشكلها حركة حماس في قطاع غزة. وتركز الدراسة بشكل خاص على تطور مفهوم "الحسم"، الذي يعد مكوناً أساسياً في مبادئ العقيدة العسكرية الإسرائيلية. وتجادل بأن استمرار الحرب غير المتكافئة يحد من فعالية المبادئ القائمة على الردع التقليدي في تحقيق نتائج سريعة وحاسمة. وبالاعتماد على تحليل نوعي للوثائق العسكرية والأمنية الإسرائيلية الرسمية، تظهر الدراسة أن هذا التحول في المبادئ يجسد الانتقال من منطق الردع العقابي نحو نهج يركز على الدفاع النشط وإدارة الصراع.

وتشير النتائج إلى أن التكيف العقائدي يظهر كاستجابة استراتيجية للقيود الهيكلية التي تحد من إمكانية تحقيق نصر عسكري حاسم ضد الجهات المسلحة غير الحكومية، دون اعتبار ذلك مؤشراً على ضعف عسكري أو تكنولوجي.

الفصل الأول: المقدمة

لقد تغيرت طبيعة الحرب بشكل كبير في القرن الحادي والعشرين، مما أوجد تحديات جديدة لكيفية فهم الدول للقوة العسكرية واستخدامها، ففي حين أن العقيدة العسكرية التقليدية تطورت بشكل أساسي في سياق الحروب بين الدول، حيث كان الأعداء محددين بوضوح، وكان من المتوقع أن يكون النصر حاسماً وسريعاً نسبياً، فإن الصراعات المعاصرة تتشكل بفعل ديناميات غير متكافئة. وغالباً ما تشمل هذه الصراعات جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، وتفتقر إلى خطوط جبهة واضحة، وتستمر لفترات طويلة دون نهاية واضحة. ويشير هذا التحول سؤالاً مهماً: لماذا تقوم الدول بمراجعة مبادئها العسكرية عند مواجهة جماعات مسلحة على الرغم من تمتعها بتفوق عسكري وتقني تقليدي ساحق؟ بعبارة أخرى، إذا كانت الدول لا تزال أقوى من الناحية المادية، فلماذا لا تستطيع تحقيق نتائج واضحة وحاسمة؟

تتناول الدراسة هذه المسألة من خلال دراسة كيفية قيام الدول بتكييف مبادئها العسكرية استجابةً للتهديدات غير المتكافئة. وتوضح بأن استمرار الحرب غير المتكافئة يحدّ من فعالية المبادئ التقليدية القائمة على تحقيق نصر سريع وحاسم.

وبناءً على ذلك، تطرح الدراسة الفرضية التالية: إن الدول التي تواجه جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، على الرغم من تفوقها العسكري التقليدي الساحق، لا تتخلى عن المبادئ العقائدية الأساسية؛ إنما تقوم بتكييفها وإعادة تفسيرها استجابةً للقيود الهيكلية للحرب غير المتكافئة. وفي حالة إسرائيل، لم تتعرض العقيدة العسكرية بين عامي 2008 و2023 لضعف جوهري جراء المواجهات مع حركة حماس؛ وأعيد تعريف مفهوم الحسم من "النصر الهجومي السريع" إلى نموذج هجين يجمع بين الدفاع النشط، والمناورة المحدودة، إلى جانب الردع وإدارة الصراع.

وتشير هذه التطورات أيضاً تساؤلات حول مدى استمرار صلاحية المفاهيم العسكرية التقليدية، ولا سيما فكرة "الحسم"، ففي الفكر العسكري الكلاسيكي، يشير مصطلح "الحسم" إلى تحقيق نصر واضح وسريع ينهي الصراع ويفرض إرادة الطرف المنتصر على الخصم. ومع ذلك، في الصراعات غير المتكافئة، غالباً ما يصعب تحقيق هذا النوع من النتائج. فالمجموعات المسلحة غير الحكومية قادرة على البقاء والتكيف ومواصلة القتال حتى بعد تكبد خسائر فادحة، مما يجعل من الصعب على الدول الوصول إلى نهاية واضحة للصراع.

وقد أدى صعود الجماعات المسلحة، مثل حزب الله وحماس، إلى زيادة تعقيد الوضع، حيث تعتمد على تكتيكات مرنة، بما في ذلك حرب العصابات والهجمات الصاروخية وشبكات الأنفاق تحت الأرض، مما يتيح لها العمل بفعالية على الرغم من مواردها

المحدودة. ونتيجة لذلك، أصبح الافتراض القائل بأن التفوق العسكري يؤدي تلقائياً إلى النصر موضع شك.

لفهم هذه المشكلة، لا بد من النظر في كيفية تطور العقيدة العسكرية على مر الزمن، إذ يمكن إرجاع أصول العقيدة العسكرية الحديثة إلى أوروبا في أوائل العصر الحديث، حيث أدت تغييرات مثل انتشار الأسلحة النارية وإنشاء الجيوش الدائمة إلى ظهور أشكال أكثر تنظيماً من الحرب (جاكسون، 2013). ومع مرور الوقت، تجاوز التفكير العسكري التعليمات البسيطة في ساحة المعركة ليتجه نحو أطر استراتيجية تربط العمليات العسكرية بالأهداف السياسية. وبحلول القرن العشرين، أصبحت العقيدة جزءاً أساسياً من الطريقة التي تخطط بها الجيوش للحرب وتخوضها، على الرغم من أن تجارب مثل حرب فيتنام أظهرت أن النجاح التكتيكي لم يؤد دائماً إلى النصر الاستراتيجي (جاكسون، 2013).

كما تطورت المناهج النظرية المتعلقة بالعقيدة العسكرية في الأدبيات الأكاديمية، فقد جادل كارل فون كلاوزفيتز بأن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى، مشدداً على الصلة بين العمل العسكري والأهداف السياسية (فون كلاوزفيتز، 1909/1874). وفي وقت لاحق، أشار باري بوسن (1984) إلى أن العقيدة العسكرية تتشكل بفعل التهديدات الخارجية والنظام الدولي. وفي المقابل، شددت إليزابيث كير (1997) على أهمية العوامل السياسية والتنظيمية الداخلية. وبالمثل، ركز أنطوان هنري جوميني على دور التنظيم والاستعداد في تحقيق الفعالية العسكرية (جوميني، 1862/1838).

في العقود الأخيرة، استمرت طبيعة الحرب في التطور، فقد شكّل ظهور الجهات الفاعلة غير الحكومية والحرب غير المتكافئة تحدياً للمفاهيم التقليدية حول كيفية خوض الحروب والانتصار فيها (كالدر، 2012؛ أريغوين-توفت، 2005). وغالباً ما تجمع هذه الجهات الفاعلة بين الاستراتيجيات العسكرية والسياسية والاجتماعية، مما يزيد من صعوبة تحقيق الدول لنتائج حاسمة. وفي حين يركز جزء كبير من الأدبيات الحالية على عدم التوازن في القوى واستراتيجيات المتمردين، لم يُولَ اهتمام كافٍ لكيفية قيام الدول بتكييف مبادئها الاستراتيجية استجابةً لهذه التحديات، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى معالجة الموضوع من خلال التركيز على كيفية إعادة تعريف مفهوم "الحسم" في ظل هذه الظروف.

وتعد حالة إسرائيل مثلاً مفيداً لتحليل هذه المسألة، فمنذ خمسينيات القرن العشرين، تشكلت العقيدة الأمنية الإسرائيلية بفعل قيود هيكلية مثل محدودية الأراضي، ومحدودية الموارد، والتهديدات الإقليمية، وأدت هذه الظروف إلى عقيدة ركزت على العمل الهجومي السريع ونقل الحرب إلى أراضي العدو (جالبر، 2015). إلا أن طبيعة التهديدات التي تواجهها إسرائيل تغيرت مع مرور الوقت. فبدلاً من الجيوش النظامية،

أصبحت إسرائيل تواجه جهات مسلحة من غير الدول، مثل حركة حماس وحزب الله. وفي الوقت نفسه، أسهمت التحولات العالمية، بما في ذلك نهاية الحرب الباردة وظهور تقنيات الاتصال الحديثة، في إعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية (جالبر 2015).

تتناول هذه الدراسة تطور مكون "الحسم" في العقيدة العسكرية الإسرائيلية من خلال تحليل خمس مواجهات رئيسية بين إسرائيل وحركة حماس في قطاع غزة، وهي: عملية "الرصاص المصبوب" (2008-2009)، وعملية "عمود السحاب" (2012)، وعملية "الجرف الصامد" (2014)، وعملية "حارس الأسوار" (2021)، وعملية "السيوف الحديدية" (2023). وتتيح هذه الحالات إجراء تحليل منهجي لكيفية تكيف العقيدة الإسرائيلية بمرور الوقت استجابةً للتهديدات غير المتكافئة.

من الناحية المنهجية، تتبنى الدراسة نهج دراسة الحالة النوعية القائم على الأساليب الوصفية والتحليلية. وهي تعتمد على الوثائق العسكرية الإسرائيلية الرسمية، وتقارير مؤسسات البحث، والمصادر الأكاديمية. ويركز التحليل على أربع مؤشرات للحسم: سرعة اتخاذ القرار، ووضوح الأهداف، وتركيز القوة، والفعالية العملية. وتساعد هذه المؤشرات في تقييم كيفية تطبيق الحسم في الممارسة العملية وكيف التغير عبر النزاعات المختلفة.

على المستوى العملي، توضح الدراسة أن التكتيكات غير المتكافئة، مثل الأنفاق والهجمات الصاروخية، تجعل من الصعب تحقيق نتائج سريعة وحاسمة، وعلى المستوى الاستراتيجي، توضح الدراسة كيف تحولت العقيدة الإسرائيلية من السعي وراء انتصارات سريعة إلى إدارة الصراع مع الحفاظ على الردع. وبهذا المعنى، تسلط الدراسة الضوء على أن العقيدة العسكرية غير ثابتة وتتطور استجابةً للظروف المتغيرة.

وسيعرض الفصل الثاني الإطار النظري ومراجعة الأدبيات، ويحدد الفصل الثالث المنهجية والنهج التحليلي، بينما يحلل الفصل الرابع الحملات العسكرية الخمس في غزة، ويقيم دور الحسم في كل حالة، وأخيراً، تلخص الخاتمة النتائج الرئيسية وتناقش آثارها على فهم التكيف العسكري في الحرب غير المتكافئة.

01- غالباً ما تُستخدم في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني أسماء مختلفة لنفس العمليات العسكرية، مما يعكس روايات سياسية ورسائل استراتيجية متباينة حول طبيعة الصراع. على سبيل المثال، تشير إسرائيل إلى حرب عام 2014 باسم «عملية الجرف الصامد»، بينما تسميها حماس «معركة العصف المأكول». وبالمثل، يُعرف التصعيد الذي حدث في إسرائيل عام 2021 باسم «عملية حارس الأسوار»، بينما تسميها حماس «معركة سيف القدس».

الفصل الثاني: عرض الأدبيات والإطار النظري

يستعرض هذا الفصل الأدبيات والمنهجيات النظرية ذات الصلة بدراسة العقيدة العسكرية وتطورها، ويبدأ بتحليل الأدبيات المتعلقة بالعقيدة العسكرية في مجال الدراسات الاستراتيجية، مع التركيز على الكيفية التي يصور بها الباحثون مفهوم العقيدة ويشرحون تطورهم ومراجعتها استجابةً للظروف الاستراتيجية والتكنولوجية المتغيرة. وبناءً على هذه المناقشات النظرية، ينتقل الفصل بعد ذلك إلى الأدبيات المتعلقة بالعقيدة العسكرية الإسرائيلية، ولا سيما الدراسات التي تتناول التحديات التي تفرضها الحرب غير المتكافئة، ومن خلال تناول الحالة الإسرائيلية في سياق الأدبيات التي تدرس التغيير العقائدي، يضع الفصل الإطار التحليلي لدراسة الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى إعادة النظر في عناصر من عقيدتها العسكرية على الرغم من تفوقها التكنولوجي والاستخباراتي.

لقد حظيت دراسة العقيدة العسكرية باهتمام كبير في مجالات الدراسات الأمنية والاستراتيجية، حيث سعى الباحثون إلى تفسير أصول العقيدة العسكرية وظهورها وتطورها، وكيفية تغيرها بمرور الوقت. وتشير عدة مناهج نظرية إلى أن تشكيل وتطور العقيدة العسكرية يتأثران بمزيج من العوامل الاستراتيجية والتكنولوجية والتنظيمية والسياسية. ومن هذا المنظور، يمكن فهم العقيدة العسكرية على أنها إطار مفاهيمي يربط بين القدرات العسكرية للدولة وتفضيلاتها العملية وأهدافها الاستراتيجية (Posen, 1984; Rosen, 1991; Kier, 1997).

وبناءً على ذلك، برزت أهمية دور البيئة الاستراتيجية والأمنية والتهديدات الخارجية في تشكيل التغيير العقائدي، فالتحولات في البيئة الأمنية الدولية غالبًا ما تدفع الدول إلى إعادة تقييم تفكيرها العسكري. وفي المقابل، يؤكد باحثون آخرون على أهمية الابتكار التكنولوجي والفني، مشيرين إلى أن التقنيات العسكرية الجديدة يمكن أن تغير طبيعة الحرب، مما يستلزم تكييفًا عقائديًا ملائمًا (آدامسكي، 2010؛ فاريل وتيريف، 2002؛ بيدل، 2004).

بالإضافة إلى ذلك، تسلط المناهج التنظيمية والثقافية الضوء على تأثير المؤسسات العسكرية والمصالح البيروقراطية والثقافة التنظيمية في تشكيل الخيارات العقائدية وتحديد استعداد أو قدرة الجيوش على مراجعة وتعديل العقائد القائمة (روزن، 1991؛ كير، 1997؛ فاريل وتيريف، 2002). وتوفر هذه المناهج النظرية مجتمعةً إطارًا تحليليًا لفهم أسباب إعادة الدول النظر في عناصر معينة من عقيدتها العسكرية وكيفية حدوث التغيير العقائدي استجابةً للتحديات الاستراتيجية والعملية المتغيرة.

في السياق ذاته، لعبت التطورات التكنولوجية دوراً مهماً في تشكيل العقيدة العسكرية المعاصرة، وقد أدى ظهور شبكات المعلومات وأنظمة الاتصالات المتطورة إلى تطوير مفهوم «الحرب الشبكية»، الذي يركز على تكامل تدفق المعلومات بين الوحدات العسكرية بهدف تعزيز الفعالية العملية.

ووفقاً لبلكر (2007)، أكدت الأفكار التي روج لها آرثر سيبروسكي أن تكنولوجيا المعلومات تتيح استخدام القوة العسكرية بدقة وكفاءة أكبر، وتتطلب تحويل المنظمات العسكرية إلى هياكل قائمة على الشبكات قادرة على العمل في بيئات معقدة.

وعليه، فإن العقيدة العسكرية تتشكل أيضاً بفعل تأثيرات ثقافية وسياسية وتكنولوجية، ويوضح موراي ونوكس (2002)، من خلال أمثلة تاريخية تتراوح من دمج النماذج العسكرية الغربية في الإمبراطورية العثمانية واليابان في عصر ميجي وصولاً إلى تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي خلال الحرب الباردة، كيف تتكيف الجيوش عقائدياً مع الضغوط السياسية والثقافية والتكنولوجية. كما يسلط تحليلهما الضوء على الدور المتنامي لتكنولوجيا المعلومات في تشكيل الفكر العسكري المعاصر.

كما تؤثر التغيرات في المشهد السياسي والاستراتيجي على تحول العقيدة العسكرية. فقد حلل كوجلر (1992) استراتيجية الدفاع التقليدية لحلف الناتو في أوروبا الوسطى عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، مسلطاً الضوء على كيفية تأثير التغيرات السياسية مثل إعادة توحيد ألمانيا على إعادة هيكلة القوى والتخطيط العملياتي. وتوضح هذه الحالة كيف تدفع الضرورات الاستراتيجية إلى تكييف العقيدة العسكرية من أجل الحفاظ على الفعالية العسكرية في بيئة أمنية متغيرة.

وقد أكد العديد من الباحثين أن التحولات في طبيعة القتال تؤثر أيضاً على تطور العقيدة العسكرية، يرى كينغ (2003) أن القتال الحديث للمشاة يعتمد بشكل متزايد على العمل المنسق داخل الوحدات الصغيرة بدلاً من الاعتماد على البطولة الفردية. وقد أدى دمج تقنيات الاتصالات والتنسيق التنظيمي إلى تغيير ديناميكيات القتال القريب، مما يبرز التحولات في العمليات العسكرية المعاصرة. وفي دراسة ذات صلة، يؤكد كينغ (2003) أن البيئات الحضرية الحديثة تطرح تحديات فريدة للعمليات الهجومية. وتتطلب تعقيدات التوسع العمراني في القرن الحادي والعشرين تكاملاً بين التخطيط الاستراتيجي وتكتيكات الوحدات الصغيرة والدعم التكنولوجي، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى تكييف العقائد العسكرية مع الواقع العملياتي المعاصر.

كما تتغير المبادئ العسكرية استجابةً للاعتبارات الاستراتيجية والتطورات التكنولوجية على حد سواء، فعلى سبيل المثال، يوضح مولفينون وفينكلشتاين (2005) كيف دُفع

التحول في العقيدة العسكرية الصينية خلال التسعينيات بمخاوف بشأن الأمن الإقليمي، وتصورات التهديدات من الولايات المتحدة، والحاجة إلى تحديث التخطيط العملياتي وهيكّل القوات. وبرز الباحثان الإصلاحات في العمليات المشتركة، وعقيدة الصواريخ والمدفعية، والاستراتيجيات الناشئة في الحرب الجوية والفضائية باعتبارها مكونات أساسية لهذا التحول.

وتظهر التجربة التاريخية أيضاً أن العقيدة العسكرية تتطور استجابةً للقيود العملياتيّة والتكنولوجية والاستراتيجية. ويوضح سيتينو (1999) كيف أعاد الجيش الألماني، الذي كان مقيداً بمعاهدة فرساي، بناء قدراته خلال فترة ما بين الحربين العالميتين من خلال تطوير تكتيكات الأسلحة المشتركة ووتيرة عملياتية سريعة تهدف إلى إنتاج عقيدة هجومية حاسمة. ويوضح هذا المثال كيف يمكن للتكيف العقائدي أن يمكّن الجيوش من استعادة المبادرة الاستراتيجية والفعالية حتى في ظل ظروف مقيدة.

كما توضح الأمثلة التاريخية كيف تتكيف الجيوش مع الضغوط الاستراتيجية والتكنولوجية والسياسية. يوضح كوروم (1992) أن الجيش الألماني، تحت قيادة هانز فون سيكت، أعاد بناء نفسه بعد الحرب العالمية الأولى من خلال استيعاب الدروس المستفادة من الصراعات السابقة، والتركيز على التدريب الفني للضباط، واستخدام أسلحة جديدة والقوة الجوية، والابتكار في التخطيط العملياتي. وتسلب هذه الحالة الضوء على أهمية التعلم والقيادة والتكامل التكنولوجي في صياغة عقيدة عسكرية فعالة.

ويبرز التحول الذي شهدته العقيدة العسكرية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة الكيفية التي تتكيف بها الجيوش مع المتغيرات الاستراتيجية والتكنولوجية والعملياتية المستجدة. فقد حلّ مادر (2004) تطور العقيدة العسكرية البريطانية خلال الفترة الممتدة بين عامي 1989 و2002، مشدداً على تنامي الأهمية المؤسسية للعقيدة، وتعزيز تكامل القدرات المشتركة بين مختلف أفرع القوات المسلحة، فضلاً عن تأثير العوامل الخارجية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والثورة في الشؤون العسكرية.

وتظهر هذه الحالة أن الجيوش الحديثة لا تقتصر على تعديل أساليبها القتالية، إذ تعمل على دمج الدروس المستفادة من الصراعات المعاصرة والتقنيات الناشئة في عملية تطوير العقيدة العسكرية بما ينسجم مع التحولات في البيئة الأمنية والاستراتيجية.

ووفقاً لوايت (2023)، تشير دراسات التغيير العقائدي إلى أن تطور العقيدة العسكرية لا يتأثر فقط بالاعتبارات الاستراتيجية أو التكنولوجية، بل أيضاً بالمنافسة المؤسسية والثقافة التنظيمية داخل الجيش. فقد تُرفض عقيدة مناسبة من الناحية الاستراتيجية إذا لم تتوافق مع المصالح السائدة أو التوجهات المفاهيمية داخل المؤسسة. ويكشف هذا

عن فجوة محتملة بين ما هو ممكن نظريًا وما هو مقبول عمليًا، مما يجعل نجاح العقيدة مرتبطًا بالعوامل المؤسسية بقدر ارتباطه بالظروف الاستراتيجية. وتُظهر تجربة إضفاء الطابع المؤسسي على العمليات المعلوماتية في الجيش الأمريكي أن إنشاء مجال تنظيمي رسمي لا يضمن بالضرورة نجاح المفهوم العقائدي.

فقد أدى ضعف تمثيل القيادة، وتدهور جودة الكوادر، وتحويل التدريب إلى نموذج بيروقراطي موحد إلى تقليص الإبداع والاستقلالية الفكرية للذين كانا سمتين مميزتين لهذا المجال في مراحل المبكرة. وتوضح هذه الحالة كيف يمكن للهياكل التنظيمية أحيانًا أن تضعف المفاهيم الجديدة بدلًا من تعزيزها، مما يؤثر على مصداقيتها وقدرتها التنافسية داخل المؤسسة العسكرية.

لا تزال هناك عدة مناهج نظرية أساسية لتفسير التغيير في العقيدة العسكرية، بما في ذلك نظرية الردع، ونظرية الثقافة الاستراتيجية، ودراسة الحرب غير المتكافئة، حيث تركز نظرية الردع على قدرة الدولة على منع خصومها من القيام بأعمال عدائية من خلال التهديد بفرض تكاليف غير مقبولة.

وتشير الحرب غير المتكافئة إلى النزاعات بين أطراف تتفاوت قدراتها العسكرية والتنظيمية تفاوتًا كبيرًا. وفي مثل هذه الحالات، غالبًا ما يلجأ الطرف الأضعف إلى تكتيكات غير تقليدية مثل حرب العصابات، أو الإرهاب، أو التمرد، أو غيرها من العمليات غير النظامية، من أجل استغلال نقاط ضعف الخصم وتحقيق الأهداف الاستراتيجية دون الدخول في مواجهة تقليدية مباشرة. وترى نظرية الثقافة الاستراتيجية أن التجارب التاريخية، والروايات الأمنية، والذاكرة الجماعية تشكل أنماط التفكير العسكري، مما يؤثر بدوره على الخيارات العقائدية والأولويات العملية.

من ناحية أخرى، مع تزايد انخراط العقيدة العسكرية المعاصرة في الحرب غير المتكافئة، برزت الجماعات المسلحة غير الحكومية كعوامل رئيسية تؤثر على التغيير العقائدي، بما في ذلك في الحالة الإسرائيلية، ونظرًا لأن التحديات الأمنية الحالية التي تواجهها إسرائيل تتمثل أساسًا في مواجهات مع خصوم غير نظاميين بدلًا من الجيوش النظامية التقليدية، فمن الضروري توضيح مفهوم الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في إطار هذه الدراسة.

إن هذه الجماعات هي جهات فاعلة مسلحة مقاومة، مثل المنظمات شبه العسكرية والحركات المتمردة التي تعمل خارج الإطار الرسمي للدولة. وتسعى في المقام الأول إلى تحقيق أهداف سياسية. وبالمثل، تُعرف الجماعات المسلحة بأنها أي كيان مسلح غير معترف به كدولة، بما في ذلك الجماعات المنظمة التي تعمل خارج هياكل الدولة وتستخدم القوة لتحقيق أهداف سياسية أو أيديولوجية (مركز الجماعات المسلحة، 2023، ص. 3).

علاوة على ذلك، تتميز الحرب غير المتكافئة بوجود صراع بين أطراف تتفاوت قدراتها العسكرية والتنظيمية تفاوتاً كبيراً، وعليه، يلجأ الطرف الأضعف إلى تكتيكات غير تقليدية، مثل حرب العصابات، أو التمرد، أو غيرها من العمليات غير النظامية، بهدف استغلال نقاط ضعف الخصم وتحقيق الأهداف الاستراتيجية دون الدخول في مواجهة تقليدية مباشرة. يسلط هذا النوع من الحروب الضوء على قدرة الأطراف الأضعف على التكيف استراتيجياً للتغلب على القيود التي يفرضها ضعفها.

واستناداً إلى هذه المناقشات النظرية، تناولت مجموعة واسعة من الدراسات الأمنية والاستراتيجية تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية والتحولت التي طرأت عليها، وتشير العديد من هذه الدراسات إلى أن العقيدة العسكرية الإسرائيلية تشكلت تاريخياً في ظل بيئة أمنية محددة تتميز بعمق استراتيجي محدود وتهديدات إقليمية مستمرة، فضلاً عن الحاجة إلى تحقيق نتائج عسكرية سريعة وحاسمة.

بالإضافة إلى ذلك، يؤكد الباحثون على الدور الرئيسي لمفهوم "الحسم العسكري" في الفكر العسكري الإسرائيلي، الذي اعتمد تقليدياً على التعبئة السريعة، والمناورات الهجومية، ونقل المعركة إلى أراضي العدو. ومع ذلك، فإن ظهور الحرب غير المتكافئة والدور المتنامي للجهات المسلحة غير الحكومية، لا سيما في النزاعات مع منظمات مثل حماس في غزة، قد شكّل تحدياً لبعض الافتراضات الأساسية للعقيدة الإسرائيلية.

وقد درس بعض الباحثين الصعوبات التي تواجهها الدول الديمقراطية عند محاربة القوات غير النظامية. على سبيل المثال، يرى ميروم (2003) أن الديمقراطيات غالباً ما تفشل في الحروب الصغيرة النطاق لأنها تكافح من أجل التوفيق بين الضرورة العسكرية والقيود السياسية والأخلاقية الداخلية. ومن خلال دراسة حالات مثل الولايات المتحدة في فيتنام، وفرنسا في الجزائر، وإسرائيل في لبنان، يخلص ميروم (2003) إلى أن معارضة قطاعات مؤثرة في المجتمع يمكن أن تنقل مركز الثقل من ساحة المعركة إلى النقاش السياسي الداخلي، مما يقوض قدرة الدولة على الحفاظ على مستوى العنف المطلوب لتحقيق النصر.

قام عدد من الباحثين بدراسة التحولات الهيكلية داخل الجيش الإسرائيلي. ويؤكد كوهين (1995) أن "الجيش الإسرائيلي" قد تطور من نموذج الجيش الشعبي القائم على التعبئة الجماهيرية والمشاركة المجتمعية، نحو هيكل عسكري أكثر احترافية. وقد كان الدافع وراء هذا التحول هو التغيرات التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي، والتقدم التكنولوجي، والتحولت في البيئة الاستراتيجية. ووفقاً لكوهين، كان لهذه التغيرات آثاراً كبيرة على العقيدة العملية والثقافة التنظيمية داخل الجيش الإسرائيلي.

ويرى ليفي (2002) أن عقيدة الأمن القومي الإسرائيلية أصبحت تتعرض لضغوط متزايدة نتيجة لتراجع نظام جيش الاحتياط، الذي كان تاريخياً حجر الزاوية في الهيكل العسكري الإسرائيلي. ووفقاً لليفي، ساهمت التحولات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع الإسرائيلي في التآكل التدريجي لنموذج "الجيش الشعبي"، مما خلق تحديات أمام استدامة العقيدة الأمنية التقليدية لإسرائيل.

وتشير الأدبيات المتعلقة بالدراسات الاستراتيجية إلى أن العقيدة الاستراتيجية الإسرائيلية لم تتطور كخيار عسكري حر، بل كاستجابة مباشرة لمجموعة من القيود المرتبطة بطبيعة التهديدات الإقليمية والخصائص الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية للدولة، بالإضافة إلى تأثيرات النظام الدولي وتدخل القوى العظمى. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تطور نمط استراتيجي معين، يتميز بالمبادرات الهجومية والجهود المستمرة لتقصير مدة الحرب ونقلها إلى أراضي العدو (بن هورين وبوزن، 1981).

وبناء على ذلك، يركز الجنرال الإسرائيلي السابق والباحث في الدراسات الاستراتيجية تامير هايمان (2025) على التحول المفاهيمي في حروب إسرائيل ضد المنظمات غير الحكومية، خاصة منذ حرب عام 1973، حيث إن جميع حروب إسرائيل تقريباً منذ ذلك الحين، باستثناء المواجهة المحدودة مع الجيش السوري في عام 1982، كانت ضد منظمات وجماعات غير نظامية، مما أدى إلى تحول ساحة المعركة من صراع بين جيشين إلى صراع بين جيش ومنظمة. وقد أدى ذلك إلى تآكل المفهوم التقليدي للحسم على المستويين التكتيكي والاستراتيجي، مما جعله أقرب إلى هدف نظري بعيد المنال. وقد دفع ذلك القادة السياسيين إلى تبني أهداف أكثر محدودية، مثل إضعاف العدو أو تعزيز الردع، بدلاً من تحقيق نصر كامل وحاسم.

وفي السياق نفسه، أشار هايمان (2025) إلى ضرورة التمييز بين مفهومي "النصر" و"الهزيمة الحاسمة" في الفكر العسكري الاستراتيجي المعاصر، لا سيما وأن هذا التمييز أصبح ضرورياً في الحروب الحديثة، وخاصة في المواجهات مع التنظيمات غير النظامية. حيث يُعرّف "النصر" بأنه تحقيق الأهداف السياسية للحرب وخلق وضع أمني أكثر ملاءمة على المدى الطويل، بينما تشير "الهزيمة الحاسمة" إلى تدمير القدرات العسكرية للعدو وإرادته في مواصلة القتال.

من ناحية أخرى، يرى غالو (2018) أن المذهب الهجومي لا يعني فقط أن المؤسسة العسكرية تفضل (وتمجّد في بعض الحالات) الهجوم على الدفاع، بل يعني أيضاً أن الاستراتيجية الكبرى للدولة وسياساتها ذات طابع هجومي. وفي بعض الحالات، تم العثور على أدلة على وجود عقيدة هجومية حتى في مواقف الأفراد في المجتمع. فقد اعتُبرت

التصريحات العدوانية الصادرة عن كبار الضباط العسكريين، والاستراتيجيات التي صاغها المدنيون، والتي تضمنت أهدافاً استراتيجية هجومية، والتقنيات التي تسهل العمليات الهجومية، وتمجيد المواقف العسكرية الهجومية، كلها مؤشرات على وجود عقيدة عسكرية هجومية (غالو، 2018، ص 28-29).

وفي هذا السياق، يشير كوماري (2025) إلى أن تطور مفهوم الحرب غير المتكافئة في الشرق الأوسط قد كشف عن تحول في النموذج التقليدي للصراع، إذ لم يعد الاعتماد يقتصر على الأدوات الكلاسيكية للقوة العسكرية، وأصبح الآن قائماً على دمج الأنظمة التكنولوجية المتطورة، مثل الحرب الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي، والطائرات بدون طيار، والأسلحة الدقيقة. وفي إطار هذا التحول، تظهر ديناميكية جديدة للصراع، تقوم على استغلال نقاط الضعف الهيكلية للخصم من أجل تحقيق التفوق التكتيكي في بيئة عملياتية معقدة. كما يسهم التفاوت في الموارد والقدرات بين إيران وإسرائيل في إدامة نمط الحرب غير المتكافئة، مما يزيد من تعقيد النظام الإقليمي ويدفعه نحو حروب بالوكالة مطولة. وفي هذا السياق، يُقترح مفهوم التوازن الاستراتيجي كنهج بديل لمحاولات إعادة تشكيل ميزان القوى من جانب واحد، بهدف الحد من التشرذم الإقليمي وتحقيق درجة من الاستقرار المستدام.

وفقاً لأقبة (2023)، نشأت العقيدة الأمنية الإسرائيلية في سياق صراع وجودي سبق إنشاء الدولة، والتي بُنيت على مفهوم الأمة المسلحة التي تجمع بين الدفاع والزراعة. واستُخدمت العقيدة الأمنية كآلية لإدارة الكيان السياسي وعناصره الاجتماعية والاقتصادية. وانعكست في هذا التفكير السمات القومية والأيدولوجية، مثل المساحة المحدودة وقلّة عدد السكان، مما أدى إلى تبني سياسات هجومية مدفوعة بالحاجة إلى التفوق النوعي وتقليل الخسائر البشرية.

وفي السياق الإسرائيلي، تطور مفهوم الردع ليصبح مفهومًا متعدد الأبعاد يشمل الجوانب النفسية والتكنولوجية والعملياتية، وهو أمر ذو أهمية خاصة عند التعامل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تختلف منطق سلوكها عن منطق الجيوش التقليدية (مازار، 2020؛ بايمان، 2011؛ المعهد الوطني للدراسات الأمنية، 2025).

لذلك، يشير الفكر العسكري الكلاسيكي إلى أن التمييز بين الدفاع والهجوم لا يقتصر على البعد العملياتي فحسب، ويرتبط بالسياق السياسي والاستراتيجي الأوسع للحرب. فقد تكون الدولة في موقف دفاعي من الناحية السياسية، لكنها قد تختار أخذ زمام المبادرة عسكرياً إذا اقتضت ذلك المصالح الاستراتيجية. إن المبادئ الرئيسية للحرب ثابتة في جوهرها من الناحية النظرية، لكن تطبيقها يتأثر بالعوامل السياسية والاجتماعية والأخلاقية، فضلاً عن طبيعة القيادة والبيئة الجغرافية (جوميني، 1862/1838).

وقد كشفت صراعات القرن الحادي والعشرين، ولا سيما تلك الدائرة بين الدول والجماعات المسلحة مثل حماس، عن محدودية المذاهب العسكرية التقليدية التي تفترض التفوق التكنولوجي والمادي. وتؤكد هذه النزاعات على ضرورة تكييف العقيدة العسكرية لتتلاءم مع أنماط الحرب غير المتكافئة، وذلك من خلال دمج تكتيكات حرب العصابات، والعمليات المعلوماتية، والاعتبارات الاجتماعية والسياسية في التخطيط الاستراتيجي. ويجادل هوفمان (2007) بأن الابتكار في العقيدة أمر ضروري لتوجيه استخدام القوة بفعالية وتحقيق أهداف الأمن القومي في عصر تتعرض فيه النماذج التقليدية لتحديات متزايدة.

تقدم دراسة إفرايم إنبار (1983) نهجًا تفسيريًا لفهم التحول الهيكلي في العقيدة العسكرية الإسرائيلية بعد حرب عام 1973، حيث يرى أن العقيدة الإسرائيلية التقليدية كانت تستند إلى أربعة ركائز: الردع، والإنذار المبكر، ونقل المعركة إلى أراضي العدو، وسرعة اتخاذ القرار. ومع ذلك، أدى توقيع اتفاقية السلام مع مصر في عام 1979 إلى إعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية، ودفع إسرائيل إلى الانتقال من الاستعداد لحرب عربية شاملة إلى إدارة صراعات منخفضة الحدة مع جهات فاعلة غير حكومية. وبالتالي، فإن هذه القراءة توفر إطارًا تحليليًا لفهم كيفية العقيدة الإسرائيلية مع التغيرات في ميزان القوى الإقليمي وطبيعة التهديدات.

وفي سياق متصل، تستند العقيدة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية إلى بنية مترابطة من المكونات الاستراتيجية التي أشار إليها تقرير لجنة ميريدور باعتبارها "الإطار التنظيمي للأمن القومي الإسرائيلي"، وهي بنية يشار إليها في الأدبيات باسم «هرم الأمن القومي». تركز سياسات الردع على التدابير التي تتخذها الدولة لزيادة تكاليف ومخاطر أي هجوم محتمل، وتعتمد فعالية هذه التدابير في المقام الأول على تأثيرها على تصور الخصم. وهذا يسلط الضوء على أن الردع يستند إلى القوة المادية، وإلى قدرة الدولة على إقناع الخصم بأن أي عدوان سيكون عديم الجدوى أو مكلفًا للغاية (مازار، 2020).

وبعد الإنذار المبكر مكونا استراتيجيا في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، حيث يمكن المخططيين من الاستعداد لمواجهة التهديدات المحتملة باستخدام أنظمة استخباراتية متطورة تمنح صانعي القرار الوقت الكافي للاستجابة. وينعكس هذا المفهوم في تحليلات العناصر الأساسية للعقيدة الأمنية الإسرائيلية، والتي تشمل الردع والإنذار والنصر الحاسم.

إن التطورات التكنولوجية بما في ذلك القدرات السيبرانية وأنظمة المراقبة المتطورة والطائرات بدون طيار تلعب دورًا رئيسيًا في الحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل وتشكيل عقيدتها العسكرية استجابةً للتهديدات غير التقليدية. وتعتمد فعالية

العقيدة الأمنية الإسرائيلية على مواءمة الأهداف السياسية العليا مع الأهداف العسكرية، لضمان أن تخدم العمليات العسكرية أغراضاً استراتيجية أوسع نطاقاً وتستجيب للبيئة الأمنية المتغيرة (القدس، 2025).

تشير تحليلات الأمن القومي الإسرائيلي إلى أن التعلم المؤسسي والتكيف العسكري هما عنصران أساسيان في تعزيز فعالية الجيش الإسرائيلي. حيث تُستخلص الدروس من الصراعات السابقة لإعادة تفسير التهديدات، ودمج مفاهيم عملياتية جديدة، وصقل التكتيكات. وقد جسدت إسرائيل هذا النهج من خلال تطوير قدرات الحرب تحت الأرض، وإنشاء أنظمة دفاع جوي متعددة الطبقات، وتحسين أنظمة القيادة والتحكم في أعقاب المواجهات المتكررة في غزة. (معهد دراسات الأمن القومي 2025؛ معهد بوتوماك، 2008).

تؤكد نظرية الثقافة الاستراتيجية أن التجارب التاريخية، والروايات الأمنية، والذاكرة الجماعية تشكل أنماط التفكير العسكري. وفي الحالة الإسرائيلية، أرست الحروب التقليدية المبكرة ثقافة تركز على المبادرة الهجومية، والحسم السريع، والتفوق التكنولوجي. وقد استمرت هذه العناصر الأساسية، حتى في مواجهة التهديدات غير التقليدية، الأمر الذي يتطلب إعادة تصور مفاهيم النصر والحسم في بيئات العمليات غير المتكافئة. (Snyder، 1977؛ Pitz، 2015؛ INSS، 2025).

تبدأ الدراسة بتعريف مفاهيمها الأساسية، مع التركيز بشكل خاص على العقيدة العسكرية باعتبارها الإطار المفاهيمي الذي يركز عليه التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي. ثم تنتقل بعد ذلك إلى تناول عنصر الحسم في العقيدة العسكرية، الذي يُعد مكوناً حاسماً في النزاعات التي تشمل الجماعات المسلحة غير الحكومية، مع التركيز على القدرة على تحقيق نتائج عسكرية سريعة وفعالة تقوض قدرة الخصم على مواصلة الأعمال العدائية. وفي السياق الإسرائيلي، شكّل هذا المبدأ الأساس الذي يوجه التخطيط العملياتي وتنفيذه، لا سيما في المواجهات مع التهديدات غير المتكافئة التي قد لا تكفي الاستراتيجيات التقليدية للتعامل معها (كوهين، 2012).

البنية الأساسية للعقيدة العسكرية الإسرائيلية

وكما أشير سابقاً، يحدد تقرير لجنة ميريدور أربع مكونات أساسية تشكل الأساس الهيكلي لعقيدة الأمن القومي الإسرائيلية: الردع، والإنذار المبكر، والدفاع، والحسم. ويُعرّف التقرير الحسم بأنه القدرة على إنهاء المواجهة العسكرية بسرعة وبطريقة تلحق ضرراً عملياتياً كبيراً بالخصم، مما يمنع التهديد من إعادة تشكيل نفسه في غضون فترة زمنية معقولة (ميريدور وإلداد، 2019).

لقد كان تحقيق نصر سريع وحاسم يمنع الاستنزاف المطول ويعيد ترسيخ الردع حجر الزاوية في الفكر الأمني الإسرائيلي منذ خمسينيات القرن الماضي. ومع ذلك، فإن الصراعات المعاصرة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية تشكل تحديات جوهرية لهذا المفهوم التقليدي للحسم. وتُعد العقيدة العسكرية والأمنية الإسرائيلية الإطار الفكري والاستراتيجي الذي يوجه سياسات الدفاع والأمن للدولة، وهي تحدد كيفية استخدام الأدوات العسكرية والاستخباراتية والدبلوماسية والتكنولوجية لتحقيق الأمن القومي وضمان بقاء الدولة في بيئة إقليمية معادية (معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2019).

يلعب هذا المبدأ دوراً محورياً في تشكيل كيفية تطوير المعرفة العسكرية وتطبيقها في إطار العلاقات بين القطاعين المدني والعسكري والاستعدادات للحروب المستقبلية. فهو يدمج خبرة النخب العسكرية والسياسية مع التخطيط الاستراتيجي لتوجيه استخدام القوة وتحقيق أهداف الأمن القومي (مورغان-أوين وجولد، 2022).

لا ينبغي النظر إلى العقيدة العسكرية على أنها مجرد دليل تكتيكي أو مجموعة من قواعد ساحة المعركة، فهي نظام مفاهيمي يربط بين الأهداف السياسية والسياق الاستراتيجي والقدرات العسكرية ضمن إطار متكامل للاستخدام الفعال للقوة. وغالباً ما تعكس التغييرات في العقيدة تحولات أوسع نطاقاً في الطريقة التي تنظر بها النخب السياسية والعسكرية إلى الأولويات الأمنية (بوزان، 1984؛ غراي، 2010).

وعلى نفس المنوال، تشير دراسة إفرايم إنبار (2025) إلى أن العقيدة العسكرية الإسرائيلية التقليدية القائمة على الردع والإنذار المبكر والاحتواء وضبط النفس، لم تعد قادرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية في مواجهة التهديدات الحديثة، لا سيما تلك التي تشكلها الجماعات المسلحة غير الحكومية مثل حماس. ويرى إنبار أن فشل هذه الاستراتيجية يرجع إلى الطبيعة المتغيرة للتهديدات، حيث أدت الهجمات غير التقليدية والصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى والعمليات المفاجئة إلى تقليل فعالية الردع التقليدي، كما أصبح الخصم أكثر قدرة على المناورة والتكيف مع استراتيجيات الردع، مما أدى إلى تقويض مصداقيتها.

وعليه، يؤكد إنبار على ضرورة زيادة حجم الجيش النظامي وقوات الاحتياط لتعزيز القدرة على المناورة وتنفيذ عمليات متعددة ومتزامنة، فضلاً عن تبني نهج استباقي يتضمن شن ضربات وقائية على مواقع العدو قبل أن يتمكن من تنفيذ تهديداته، بالإضافة إلى تعزيز الدفاعات الداخلية لحماية المدنيين والبنية التحتية وتقليل الأضرار الناجمة عن الهجمات إلى أدنى حد. ويوفر هذا التحليل إطاراً مفيداً لدراسة العقيدة العسكرية الإسرائيلية.

وفي سياق آخر، وفي خضم التحولات التي طرأت على الحرب غير المتكافئة وصعود الجهات الفاعلة غير الحكومية، يمثل انسحاب إسرائيل من غزة في عام 2005 منعطفًا أعاد تشكيل طبيعة المواجهة داخل الساحة الفلسطينية. وتشير دراسة أجراها إيلي بوديه (2025) إلى أن انسحاب إسرائيل من غزة، على الرغم من تقديمه رسمياً على أنه خطوة أحادية الجانب، كان في الواقع نتيجة تنسيق متعدد الأطراف شاركت فيه السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة واللجنة الرباعية، بالإضافة إلى مصر والأردن، فيما حافظ أرييل شارون على خطاب الانسحاب أحادي الجانب لأسباب سياسية داخلية، وقد كشفت التفاصيل عن تعاون سياسي وأمني. وتُظهر الدراسة أيضًا أنه تم استخدام الانسحاب كأداة لتجميد عملية التفاوض بدلا من توظيفه كخطوة نحو تسوية نهائية.

كما تسلط الدراسة الضوء على الاختلاف في الأولويات بين الجانبين، فقد ركزت إسرائيل على ضمان انسحاب سريع، في حين سعت السلطة الفلسطينية إلى تحقيق مكاسب سياسية تتعلق بقضايا الوضع النهائي. غير أن النتائج الملموسة المحدودة، مقترنة باستمرار العمليات المسلحة، أضعفت موقف السلطة الفلسطينية قبيل انتخابات عام 2006، في حين استفادت حركة حماس سياسياً من الانسحاب باعتباره إنجازاً للمقاومة.

إضافة إلى ذلك، تعتبر المرونة والاستجابة السريعة للأزمات عنصرين حاسمين في النهج الاستراتيجي لإسرائيل، حيث تمكّن الجيش من التكيف مع التهديدات غير المتكافئة من خلال هياكل عملياتية متعددة الاستخدامات، وتعزيز التنسيق بين وحدات الاستخبارات والوحدات الميدانية، ومواءمة العمليات العسكرية مع الأهداف السياسية الوطنية والشراكات الاستراتيجية، لا سيما مع الولايات المتحدة (ميريدور والداد، 2019؛ ISS، 2021؛ شابيرا، 2023).

مع مرور الوقت، أظهرت العقيدة العسكرية الإسرائيلية مرونة محدودة في التعامل مع التهديدات غير التقليدية، حيث تحولت من التركيز على تحقيق نصر سريع وحاسم إلى إدارة التصعيد، والردع متعدد الأبعاد، وتنفيذ عمليات محدودة وانتقائية، مستخدمةً التفوق التكنولوجي كعامل تمكيني رئيسي. وتؤكد الأدبيات المعاصرة التي تتناول الحرب الهجينة وغير المتكافئة أن الصراعات الحديثة أصبحت أكثر تعقيداً، حيث تستخدم الجهات الفاعلة غير الحكومية والهجينة مزيجاً من التكتيكات غير النظامية والمعلوماتية التي يمكن أن تتحدى افتراضات التفوق التكنولوجي والاستخباراتي (هوفمان، 2007؛ الخاسوف، باختيفا، وساركيسياننس، 2022). وتوضح هذه التطورات أن العقيدة الإسرائيلية تواصل تطورها استجابةً للتفاعل بين الخبرة العملية والابتكار التكنولوجي والطبيعة المتغيرة للصراع.

يؤكد الباحثون على أن وجود عقيدة عسكرية واضحة ومتسقة أمر ضروري لترجمة استراتيجية الأمن القومي إلى مبادئ توجيهية عملية قابلة للتنفيذ، من خلال تحديد النتائج العسكرية المرجوة، وبيان الآليات اللازمة لتحقيقها (إيزنكوت وسيبوني، 2019). ورغم أن التوافق السياسي حول القضايا العقائدية لا يكون دائماً كاملاً، فإن الجيش الإسرائيلي يجري نقاشات داخلية حول كيفية التكيف مع أنماط الحرب المتغيرة وإعادة هيكلة القوات لتناسب مع البيئات العملية الناشئة (غروسو، 2024).

ويعد مكون "الحسم" أحد ركائز العقيدة الأمنية الإسرائيلية، إلى جانب الردع والإنذار المبكر. ووفقاً لميريدور وإلداد (2019)، يهدف هذا العنصر إلى إنهاء المواجهات المسلحة بسرعة، وبالتالي الحفاظ على الردع ومنع تحول النزاعات إلى حروب استنزاف طويلة الأمد.

في العقيدة العسكرية الإسرائيلية، يشير "الحسم" إلى قدرة القوات المسلحة على تنفيذ عمليات تحقق نتائج سريعة وواضحة، مما يحرم الخصم من القدرة على مواصلة القتال. ويشكل هذا المفهوم أساس فكرة "النصر الحاسم"، الذي قد يتجلى بشكل مختلف عند مواجهة الجيوش النظامية مقارنةً بالجهات الفاعلة غير الحكومية، كما أوضح معهد دراسات الأمن القومي. (INSS، 2025 ص 15).

وفقاً للوثيقة الاستراتيجية الرسمية لجيش الاحتلال الإسرائيلي لعام 2015، يُعد تحقيق قرار عسكري واضح هدفاً عملياً أساسياً. ويشمل ذلك إضعاف إرادة العدو وقدرته على مواصلة القتال، وتهيئة الظروف التي تحد من التهديدات المستقبلية. وضمن الإطار العقائدي للجيش، يوجه هذا الهدف عمليات التخطيط والتنفيذ لضمان أن تسفر العمليات العسكرية عن نتائج حاسمة حتى في النزاعات غير المتكافئة.

ومن خلال التركيز على النتائج الحاسمة، يسعى الجيش الإسرائيلي إلى فرض تكاليف استراتيجية وإحداث اضطراب عملياتي على الخصوم، وبالتالي الحفاظ على الردع والفعالية العملية (استراتيجية جيش الدفاع الإسرائيلي، 2015/مركز بلفير).

وقد تناولت الأدبيات الأكاديمية مفهوم الحسم العسكري وتطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية من منظورين نظري وعملي. فقد ركز الباحثون على الردع، والفعالية العملية، وحدود التفوق التكنولوجي، والتحديات التي تفرضها الصراعات غير المتكافئة. وتوفر الأعمال النظرية الكلاسيكية حول الحرب غير المتكافئة، مثل دراسة أندرو ماك، أساساً لفهم كيف يمكن للطرف الأضعف أن يقوض إرادة الخصم الأقوى من خلال استراتيجيات الاستنزاف طويلة الأمد (ماك، 1975).

وفي السياق الإسرائيلي، تناول أوري بارجوزيف بشكل مستفيض إخفاقات الاستخبارات الإسرائيلية، مسلطاً الضوء على محدودية الأطر التحليلية عند مواجهة الصدمات المعرفية أو الافتراضات الخاطئة، كما اتضح خلال حرب أكتوبر 1973 (بارجوزيف، 2017). ويُعد عمله مرجعاً نقدياً مهماً لفهم القيود الهيكلية والمعرفية التي قد تعوق أداء أجهزة الاستخبارات في البيئات العملياتية المعقدة. وفي الآونة الأخيرة، قامت المراكز الأكاديمية والبحثية بتحليل أداء الاستخبارات الإسرائيلية خلال هجوم 7 أكتوبر 2023، مشيرة إلى إخفاقات في أنظمة الإنذار المبكر، وسوء تقدير نوايا الجهات الفاعلة غير الحكومية، ومخاطر الاعتماد المفرط على جمع المعلومات الاستخباراتية التكنولوجية. ومن بين المصادر البارزة في هذا السياق مركز مكافحة الإرهاب في ويست بوينت، والتحليلات الأولية المنشورة عبر شبكة SSRN على سبيل المثال، (كوهين، 2024).

يقدم ستيفن بيدل (2004) إطاراً تفسيريّاً لفهم العلاقة بين القوة المادية والعقيدة والفعالية العملياتية، حيث يرى أن التفوق التكنولوجي وحده لا يؤدي إلى نتائج حاسمة ما لم يقترن باستخدام فعال للقوة وتكاملاً عقائديّاً ملائماً. وفي السياق الإسرائيلي، حذر بعض الباحثين بالمثل من الإفراط في الاعتماد على التفوق التكنولوجي، مجادلين بأن مثل هذه الافتراضات قد تحجب أهمية العوامل البشرية والعقائدية والتنظيمية في تحديد نتائج النزاعات.

وفي تحليله للهجوم الذي وقع في 7 أكتوبر 2023، يضع غلين سيغال هذا الحدث في سياق الهجمات المفاجئة التاريخية مثل بيرل هاربور وأحداث 11 سبتمبر، مشيراً إلى دقة التخطيط والتنفيذ وتأثيره المدمر على المجتمع الإسرائيلي والمؤسسات الأمنية. وتسلط هذه المقارنات الضوء على حجم الصدمة وتداعياتها على النماذج الاستراتيجية والاستخباراتية الإسرائيلية (سيغال، 2024).

حركات المقاومة الفلسطينية والتكيف الاستراتيجي

كانت هذه التطورات، فضلاً عن التعديلات والمراجعات التي رافقت مبادئ العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال الحروب الخمس التي خاضتها إسرائيل في غزة، عاملاً مهماً في دراسة خصم إسرائيل، حركة حماس، باعتبارها الفاعل الرئيسي بين فصائل المقاومة الفلسطينية في القطاع. وقد أثرت حماس على التعديلات الاستراتيجية التي طرأت على العقيدة العسكرية، لا سيما في سياق الحرب غير المتكافئة.

منذ تأسيسها عام 1987، لم تبقى حركة حماس مجرد حركة اجتماعية دينية مرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين، بل تطورت لتصبح فاعلاً سياسياً-عسكريّاً. وقد تجلّى هذا التحول في تفاعلها مع متطلبات الكفاح المسلح، وانخراطها في العملية السياسية الفلسطينية، وتوليها مسؤوليات الحكم وإدارة المجتمع في قطاع غزة، بما في ذلك بناء

مؤسساتها الأمنية والمدنية الخاصة. ويعكس هذا المسار انتقال حماس من حركة احتجاجية إلى فاعل هجين يجمع بين المقاومة المسلحة، والشرعية الاجتماعية، ووظائف الحكم ضمن بيئة تتسم بالصراع غير المتكافئ.

في هذا السياق يرى (دومان 2025) أن ظروف الاحتلال وغياب بديل سياسي قابل للحياة دفعا حماس نحو المقاومة المسلحة. ومع ذلك، لعبت أبعاد الحركة الاجتماعية والسياسية دوراً كبيراً في توجيه مسارها، إذ سعت إلى دمج الحوكمة والتعبئة الاجتماعية في استراتيجيتها مع الحفاظ على كفاحها العسكري باعتباره ضرورة، مما أوجد تفاعلاً بين القرارات العسكرية والسياسية. وعملت حماس ضمن إطار هجين تداخلت فيه أدوارها السياسية والعسكرية والاجتماعية، بما يوضح أهمية الحركات الهجينة التي تعزز قدراتها المسلحة وتكسيبها مرونة في المناورة داخل البيئات السياسية والاجتماعية المعقدة.

في المقابل، يشير (فالدما 2025) إلى أن القدرة العسكرية لحماس واستدامة صراعيها قد تأثرتا بشكل كبير بالضغط العسكري الإسرائيلي المستمر، بما في ذلك الاجتياحات المتكررة، والحصار، واغتيال قادة الحركة، وهو ما عزز سرديّة الشهادة والمقاومة داخل التنظيم. كما لعب غياب سلطة حماية فعالة قادرة على حماية السكان الفلسطينيين دوراً مهماً في إيجاد فراغ استغلته حماس لتقديم نفسها بوصفها المدافع عن الشعب الفلسطيني، مما أضفى شرعية إضافية على التزامها بالكفاح المسلح.

ويشير (خاروب 2017) إلى أن الوثيقة السياسية لحركة حماس، التي أعلنت عام 2017، تمثل تغييراً ملحوظاً في بنية خطابها مقارنة بميثاق عام 1988، دون أن يصل ذلك إلى حد القطيعة الأيديولوجية. ففي حين لم تتخل الحركة عن مرجعياتها الإسلامية، فإنها خففت من الحضور الديني وأعادت تقديم نفسها بوصفها حركة تحرر وطني ومقاومة فلسطينية، مع تأكيد على البعد الفلسطيني باعتباره مركز الهوية السياسية. ولذلك، فإن تخفيف اللغة الأيديولوجية وإعطاء الأولوية للخطاب الوطني يوسع نطاق الحوار الفلسطيني-الفلسطيني، ويقللان من حدة الجدل مع الفصائل العلمانية مقارنة بخطاب ميثاق عام 1988.

ويرى (خاروب) أن هذا التغيير اتصف بدرجة مقصودة من الغموض البناء، فالوثيقة تقبل بإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 بوصفها صيغة للإجماع الوطني، دون الاعتراف بإسرائيل، كما ترفض اتفاقيات أوسلو من حيث المبدأ. وفي هذا السياق، بدا هذا التغيير إعادة تموضع تتيح للحركة تحقيق توازن بين الحفاظ على شرعية المقاومة المسلحة والانفتاح على مسارات العمل السياسي. ولذلك، فإن الوثيقة لم تحدد بصورة نهائية اتجاه الحركة، بقدر ما مهدت لإطار مرّن يتعلق بسلوكها الاستراتيجي.

من ناحية أخرى، بين عامي 2008 و2023، برزت كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، بوصفها فاعلاً عسكرياً مؤثراً في قطاع غزة، حيث تطورت من قوة صغيرة تعتمد على حرب العصابات إلى جماعة مسلحة أكثر تنظيماً وقدرة. وقد شاركت الكتائب في المواجهات الرئيسية مع إسرائيل خلال الأعوام 2008-2009، و2012، و2014، و2021، و2023، مستخدمةً الصواريخ وتكتيكات ميدانية تطورت مع مرور الوقت. ويُنظر إليها على أنها تمتلك تأثيراً كبيراً في ميزان القوى في قطاع غزة، استناداً إلى تقييمات الخبراء والتحليلات الاستراتيجية مثل دائرة أبحاث الكونجرس.

وفي جولات المواجهة، ولا سيما خلال حرب عام 2021، التي أطلقت عليها حماس اسم "سيف القدس"، أطلقت الحركة آلاف الصواريخ متفاوتة المدى بالتعاون مع فصائل مسلحة أخرى، واعتمدت على بنية تحتية واسعة من الأنفاق تحت الأرض لدعم عملياتها العسكرية، الأمر الذي ساعد في التخفيف من آثار التفوق التكنولوجي الإسرائيلي. وفي هذا السياق، يرى (ريتشموند باراك 2024) أن استخدام الأنفاق قد تطور من أداة تكتيكية محدودة إلى بنية عسكرية متكاملة للقيادة والسيطرة، وتخزين الأسلحة، وتنفيذ العمليات، بما يعكس تحولاً نحو نمط مؤسسي من الحرب تحت الأرض حدّ من فعالية التفوق التكنولوجي الإسرائيلي.

وبوجه عام، تتكون بيئة المقاومة الفلسطينية من عدة فاعلين، مع ممارسة حركة حماس سلطة مهيمنة في صنع القرار داخل قطاع غزة، الأمر الذي دفع الاحتلال الإسرائيلي إلى معايير عقيدته العسكرية واستراتيجيات الردع الخاصة به لمواجهة القدرات المتطورة للفصائل خلال الفترة الممتدة بين عامي 2008 و2023.

في سياق ذي صلة، يرى شفيق شقير، الباحث في مركز الجزيرة للدراسات، أن وصول حركة حماس إلى السلطة غيّر طبيعة المقاومة، إذ انتقلت الحركة من نمط مقاومة قائم على الحاضنة الشعبية إلى نمط قائم على السلطة ونيل دعم قاعدة اجتماعية واسعة. وقد أتاح هذا التحول لحماس اكتساب قدر أكبر من حرية الحركة، بما في ذلك امتلاك أسلحة متوسطة، وإنشاء مصانع للذخيرة والأسلحة، وتطوير منظومة لوجستية عسكرية. وقد عزز ذلك استراتيجياتها العملياتية، ولا سيما في مجالات التعبئة، والتدريب، والتخطيط، ورَسَخ استخدام شبكة الأنفاق بوصفها عنصراً رئيسياً في العمليات القتالية، على الرغم من التدمير الذي تعرضت له بعض الأنفاق (مقابلة شخصية، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2025).

ومن الناحية النظرية، يوضح د. شقير أن الردع في الصراعات الأيديولوجية يظل نسبياً وغير حاسم؛ إذ يمكن ردع حركة معينة أو إضعافها مؤقتاً، إلا أنه يبقى من الصعب للغاية القضاء جذرياً على الدافع إلى المقاومة، خاصة عندما يستند إلى شرعية دينية ووطنية

عميقة. وفي هذا السياق، تؤدي الأيديولوجيا وظيفاً تعبوية تتجاوز التنظيم.

وعلى مستوى التحالفات الإقليمية، فإن الدعم الخارجي، ولا سيما من إيران ومحورها، عزز القدرات العسكرية للمقاومة وجعل القضاء عليها أمراً أكثر صعوبة، لكنه في الوقت نفسه فرض تكاليف سياسية وحمل الحركة تبعات تتجاوز نطاقها المحلي. ويشير شقير أيضاً إلى أن الدعم الدولي الذي تحظى به إسرائيل، ولا سيما من الدول الغربية، يمثل نقطة ضعف في استراتيجية المقاومة، إذ أتاح لإسرائيل تنفيذ "مجزرة" عقب السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، من خلال استهداف المدنيين في غزة للضغط على حركة حماس. وقد تبنى الجانب الإسرائيلي استراتيجية تدميرية اتسمت بتدمير واسع للأرض والسكان قبل أي تدخل بري، في حين تصرف حماس والفصائل الفلسطينية وفقاً لقوانين الحرب، بينما تجاهل خصمها إلى حد كبير القيود الإنسانية.

وتابع قائلاً: "من المعروف أن الحركات الفلسطينية، ولا سيما حركة حماس، قد أدرجت الدوافع الأيديولوجية والدينية في موثيقها على مدى سنوات الصراع مع الاحتلال. وقد حاولت إسرائيل استخدام استراتيجيات الردع للحد من أنشطتها، إلا أن القضاء الكامل على أي حركة مقاومة ليس ممكناً، خاصة عندما تكون هناك أبعاد دينية أو أيديولوجية عميقة". ولفت إلى أن المقاومة الفلسطينية تعتمد على الدعم الشعبي وشرعية القضية، وهما عاملان يتطوران مع مرور الوقت، وحتى إذا انتهت حركة معينة، فإن تغير الظروف يولد مقاومة جديدة، وتصبح خسائر الجيل السابق، إلى جانب الدين والأيديولوجيا، قوة رمزية وأخلاقية وروحية للجيل اللاحق.

ولذلك، فإن الردع مفهوم نسبي يفتقر إلى صيغة ثابتة، ويمثل عملية تراكمية وظيفية تتأثر بالتغيرات في ميزان القوى والقدرات بين الأطراف. وقد نجحت المقاومة الفلسطينية في تحدي النظرية التقليدية للردع، ولا سيما فيما يتعلق بقدرة إسرائيل على استباق التهديدات. فقد اخترقت عملية طوفان الأقصى مستوطنات غلاف غزة براً وبحراً وجواً، مما أدى إلى أسر جنود ومستوطنين، وهو ما أتاح للمدنيين وأفراد الفصائل الفلسطينية الدخول. وبغض النظر عن الإجراءات التي تتخذها إسرائيل حالياً لاستعادة الردع، فإن تحقيق المستوى نفسه من الفاعلية بسرعة سيظل أمراً صعباً (مقابلة شخصية، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2025).

ويؤكد شقير أهمية الدوافع الأيديولوجية والدينية في السياق الفلسطيني، حيث يعد الصمود جزءاً من البنية العقدية للمجتمع، ويستمد الدفاع عن الأرض شرعيته من قدسيته، وتضع الأيديولوجيا خطوطاً حمراء أمام أي تنازلات فلسطينية في المفاوضات أو الحرب، وتدفع المجتمع إلى مقاومة الاحتلال حتى في حال غياب التنظيمات العسكرية أو السياسية. كما أنها تخلق عمقاً عضوياً بين الفلسطينيين ومحيطهم العربي والإسلامي،

مما يعزز الروابط بين الفلسطينيين والمجتمع الإسلامي.

من جانب آخر، يشير أحمد مولانا، الباحث في الدراسات الأمنية والسياسية، إلى أن نضال الفصائل الفلسطينية لا يقوم فقط على الدوافع المادية، إذ يشمل أيضا دوافع أيديولوجية ودينية تستحضر مفاهيم الشهادة والتضحية، ولا سيما في ظل غياب الحلول السياسية والسبل القانونية لاستعادة الحقوق، كما يتضح من تجربة السلطة الفلسطينية واتفاقيات أوسلو. ويضيف أن إسرائيل مشروع مدعوم من قوى دولية، ولا سيما بريطانيا وفرنسا، ثم لاحقًا الولايات المتحدة، وقد سعت إلى تطبيع علاقاتها الدولية والإقليمية، إلا أن السياسات الإسرائيلية خلال الحرب الأخيرة على غزة دفعت بعض الدول، بما في ذلك دول أوروبية، إلى فرض عقوبات على مسؤولين إسرائيليين، وهو ما قد يتطور إلى شكل من أشكال العزلة وإعادة إسرائيل إلى مرحلة النبذ الإقليمي والدولي. ولذلك، فإن العامل الرئيس في ردع إسرائيل خلال الحرب الأخيرة على غزة عام 2023 تمثل في استعدادها لتنفيذ أعمال انتقامية واسعة النطاق ضد المدنيين بدعم أمريكي مطلق. ومع ذلك، إذا اتسعت الهجمات لتشمل دولًا أخرى، فقد تتعاون هذه الدول للحد من إسرائيل، مما يقيد قدرتها المعلنة على ردع التهديدات من خلال القضاء عليها بمجرد ظهورها. (مقابلة شخصية، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2025).

يمكن القول، أن التطورات والتكتيكات التي اعتمدتها المقاومة الفلسطينية قد أثرت في قدرة إسرائيل على تحقيق انتصارات حاسمة في الحروب التي خاضتها بين عامي 2008 و 2023. وبناء على ذلك، فإن التعديلات الاستراتيجية والعملياتية التي أجرتها حركة حماس وغيرها من الفصائل تتحدى الافتراضات المتعلقة بتحقيق نتائج سريعة وحاسمة، مما يجعل عنصر الحسم في العقيدة الإسرائيلية خاضعًا لإعادة تقييم مستمرة، ولا سيما فيما يتعلق بسرعة اتخاذ القرار، ووضوح الأهداف، وتركيز القوات، والفعالية العملياتية.

الفجوات في الأدبيات القائمة

على الرغم من وجود العديد من الدراسات حول العقيدة العسكرية الإسرائيلية، فإن معظمها ركز على التفوق التكنولوجي والحرب التقليدية، مع اهتمام محدود بكيفية تكيف عنصر الحسم مع التهديدات غير التقليدية والمتغيرة. وتشير تحليلات الصراعات غير المتكافئة في غزة وغيرها إلى أن الافتراضات التقليدية للردع قد لا تعكس التحديات العملياتية التي تفرضها الجهات المسلحة من غير الدول. وتسلط أبحاث مركز راند حول العمليات الممتدة من الرصاص المصبوب إلى الجرف الصامد الضوء على كيفية تطوير الجيش الإسرائيلي لأدائه العملي والتكنولوجي لمواجهة التهديدات الهجينة المتكيفة (Cohen et al., 2017). وبالمثل، توفر البيانات الواردة في تقرير "التوازن العسكري 2025" الصادر عن المعهد الدولي للاستراتيجيات العسكرية، شاملة لتوازنات القدرات ذات

الصلة بفهم التكيف الاستراتيجي في بيئات الصراع غير المتكافئ. وتكشف هذه التحليلات عن وجود فجوة في الأدبيات فيما يتعلق بدمج تطور العقيدة، والتكيف العملياتي، والابتكار التكنولوجي ضمن إطار تحليلي يفسر مقارنة إسرائيل للحسم في الصراعات غير المتكافئة.

وتتمثل مشكلة البحث الرئيسة في ندرة الدراسات التي تدمج بين التحليل النظري للعقيدة العسكرية الإسرائيلية، وتقييم عنصر الحسم، واستعراض آثار الابتكار التكنولوجي والتهديدات الهجينة في بيئة غير متكافئة، بطريقة مترابطة ومتسلسلة زمنيًا بشكل كامل. وعلى الرغم من أن العديد من الأعمال تناولت جوانب من تطور العقيدة الإسرائيلية، فإن معظمها ركز على عناصر محددة أو فترات تاريخية بعينها.

وتشير تحليلات العقيدة الأمنية الإسرائيلية إلى أنه، في حين لا تزال الركائز الأساسية مثل الردع والإنذار المبكر قائمة، فإن التكيف مع التهديدات غير المتكافئة والتكنولوجية يعكس تطورًا استراتيجيًا دون تغيير جوهري في الإطار الأساسي (Popov, 2025). كما تُظهر الدراسات المتعلقة بتطور تكتيكات الحرب الإسرائيلية كيف أسهم التحول نحو الاستجابات الهجينة وغير المتكافئة في تشكيل الاستراتيجية العسكرية والممارسات العملية (Faheem & Rafique, 2025). بالإضافة إلى ذلك، تبرز التحليلات المؤسسية والعقائدية التحول في الوضع الاستراتيجي لإسرائيل استجابةً للتقنيات الناشئة والجهات الفاعلة من غير الدول، ولا سيما في سياق الصراعات المتنوعة مثل تلك التي شهدتها قطاع غزة والجبّة الشمالية، بما يعكس توترات عقائدية تستحق مزيدًا من الاهتمام الأكاديمي التكميلي (INSS, 2025; Barak, Sheniak & Shapira, 2023).

وبناءً على ذلك، تبرز الحاجة إلى دراسة تفسر الديناميكيات الداخلية للعقيدة العسكرية الإسرائيلية، وعنصر الحسم فيها، وعلاقتها بالتهديدات غير التقليدية، وذلك من خلال تتبع التحولات على مدى أكثر من عقد، والجمع بين التحليل النظري والوثائقي والميداني. ومن شأن ذلك أن يوفر فهمًا أعمق للأسباب التي دفعت إسرائيل إلى مراجعة عقيدتها العسكرية، على الرغم من تفوقها التكنولوجي والاستخباراتي.

الآليات السببية

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآليات السببية التي تربط بين التكتيكات القتالية التي اعتمدتها حركة حماس، ولا سيما الهجمات الصاروخية على المدن الإسرائيلية، والأنفاق الهجومية تحت الأرض، والأنشطة البرية في أحياء قطاع غزة، وبين فعالية عنصر الحسم في العقيدة العسكرية الإسرائيلية. وتستند الآلية السببية الرئيسة إلى فرضية مفادها أن استخدام حماس للتكتيكات غير المتكافئة يحد من قدرة الجيش الإسرائيلي على تحقيق العناصر الأربعة للحسم: سرعة تحقيق النتائج، وتدمير قدرات الخصم، وفرض إرادة

القتال، ومنع تجدد التهديد. ويتجلى ذلك في استمرار القدرات العسكرية لحماس، وقدرتها على التكيف مع التطورات التكنولوجية والتقنية الإسرائيلية، والفشل في تحقيق نصر حاسم سريع أو كامل في الحروب الخمس التي تغطيها هذه الدراسة بين عامي 2008 و2023.

الفصل الثالث: المنهجية

يشرح هذا الفصل المنهجية المعتمدة لتقييم ما يُعرّف بعنصر الحسم في العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2008 و2023، مع التركيز على الحروب الخمس التي خاضتها إسرائيل ضد حركة حماس في قطاع غزة. ويتمثل الهدف الرئيس في تفسير التغيرات التي طرأت على عنصر الحسم استجابةً لتطور تكتيكات حركة حماس. ولتحقيق ذلك، جرى تطوير إطار تحليلي يستند إلى أربع مؤشرات رئيسية لعنصر الحسم، وهي: درجة إضعاف القدرات العسكرية لحماس، وتقليل رغبة حماس أو قدرتها على مواصلة القتال، وسرعة تحقيق الأهداف العملية، والقدرة على منع عودة التهديدات إلى الظهور بصورة فورية بعد انتهاء الأعمال القتالية.

في هذه الدراسة، تُشتق المؤشرات المستخدمة لتقييم تحقق عنصر الحسم في العقيدة العسكرية الإسرائيلية من الأهداف العقائدية كما وردت في الأدبيات، بما في ذلك إضعاف قدرات العدو، وإضعاف إرادة القتال، وتقليص مدة الصراع، ومنع العدو من استعادة قدرته العملية. وتُستخدم هذه المؤشرات بوصفها أدوات تحليلية لأغراض هذا البحث، ولا تُعرض حرفياً كما وردت في وثيقة رسمية واحدة (INSS, 2025; IDF Doctrine, 2015-2020). ويُمكن هذا النهج الدراسة من تحويل مفهوم النصر الحاسم إلى إطار تحليلي متماسك قابل للتطبيق.

وفي هذه الدراسة، يتمثل المتغير التابع في تطور عنصر الحسم، الذي يشكل عنصراً أساسياً في العقيدة العسكرية الإسرائيلية في الحروب ضد حركة حماس بين عامي 2008 و2023. أما المتغيرات المستقلة فتشمل طبيعة التهديدات غير التقليدية التي تفرضها الجماعات المسلحة من غير الدول، والخبرة العملية، والابتكار التكنولوجي. وتُقيّم الدراسة عنصر الحسم من خلال تحويل الأبعاد الرئيسة للنتائج الحاسمة إلى مؤشرات قابلة للتحليل، ولا سيما إضعاف قدرات العدو وتآكل إرادة القتال. ويستند هذا الإطار التحليلي إلى النظريات العامة للفاعلية العسكرية (Biddle, 2004)، وكذلك إلى المصادر العقائدية الإسرائيلية (INSS, 2025).

وفي الأدبيات الاستراتيجية المتعلقة بالصراع الفلسطيني، يستخدم مفهوم "جزء العشب" لوصف المقاربة العسكرية التي اعتمدتها إسرائيل في التعامل مع الجماعات الفلسطينية، مثل حركة حماس. وقد صاغ هذا المصطلح الباحثان إرفايم عنبر وإيتان شامير، ويعكس الرؤية القائلة إن إسرائيل تواجه صراعاً طويلاً الأمد لا يمكن حسمه سياسياً أو عسكرياً بصورة نهائية، وأن استخدام القوة لا يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية مستحيلة، وإنما يُستخدم بوصفه استراتيجية حرب استنزاف تهدف إلى إضعاف قدرات العدو وخلق حالة من الهدوء المؤقت من خلال عمليات عسكرية محدودة قبل أن تعود التهديدات إلى

الظهور. وفي هذا الإطار، تُستخدم العمليات العسكرية بعد فترات من ضبط النفس، مع الاعتماد على تدخلات متكررة لإيجاد فترات هدوء نسبي على طول الحدود. (Inbar & Shamir, 2014).

تعتمد الدراسة إطاراً تحليلياً مقارنة لفحص كيفية تغير عنصر الحسم استجابةً لتطور تكتيكات حركة حماس. ويتم تفعيل تقييم هذه التغيرات من خلال المؤشرات التحليلية الأربعة التي جرى تقديمها سابقاً، والتي تقيس إضعاف قدرات العدو، وتقليل إرادة العدو في القتال، وسرعة تحقيق الأهداف العملياتية، ومنع عودة التهديدات إلى الظهور بصورة فورية. كما يأخذ هذا الإطار في الاعتبار كيفية تفسير المؤسسات العسكرية والأمنية الإسرائيلية لأداء الجيش في كل حرب، وتأثير التطورات التكتيكية لحركة حماس في قدرة إسرائيل على تحقيق الحسم وفقاً لتصور العقيدة العسكرية الإسرائيلية.

وقد تم اختيار المنهجية النوعية بدلاً من المنهجية الكمية لأن الحسم ينطوي على سلوك معقد يرتبط بصنع القرار السياسي العسكري والتقديرات الاستخباراتية، وهي عناصر لا يمكن قياسها من خلال مقاييس كمية ثابتة. علاوة على ذلك، فإن البيانات والإحصاءات التفصيلية المتعلقة بالعمليات التكتيكية التي نفذها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة غالباً ما تكون غير متاحة للعامة.

وثمة سبب آخر لاختيار المنهج التحليلي المقارن النوعي، وهو أن لكل واحدة من حروب غزة الخمس ظروفها، وأهدافها، وبيئتها العملياتية الخاصة، مما يجعل النهج العددي غير دقيق بما يكفي في ضوء البيانات المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، توفر المصادر الثانوية الصادرة عن المؤسسات العسكرية والأمنية الإسرائيلية تحليلات مفصلة وتفسيرات سياقية لكل حرب، بما يتيح فهماً عميقاً للطبيعة الاستراتيجية والعملياتية لعنصر الحسم وعلاقته بالتغيرات في تكتيكات حركة حماس.

وتعتمد الدراسة على مصادر إسرائيلية أولية وثانوية، تشمل التقارير العسكرية، وتحقيقات ما بعد الحرب، ودراسات المراكز الأكاديمية والعسكرية، وتحليلات الخبراء، وتقييمات القادة العسكريين. وقد أُجري تحليل الحروب الخمس من خلال مقارنة كيفية تناول كل حرب في المصادر الإسرائيلية، وذلك عبر فحص تحليلات مراكز البحوث، والدراسات العسكرية، وتقارير ما بعد الحرب، وتقييمات هيئة الأركان العامة، وتقارير مراقب الدولة حيثما كانت متاحة، إلى جانب تصريحات القادة العسكريين والباحثين المتخصصين.

وتركز الدراسة على الفترة الممتدة بين عامي 2008 و2023 لأنها تمثل مرحلة شهدت تحولات مهمة في كل من العقيدة العسكرية الإسرائيلية والتكتيكات القتالية لحركة

حماس. وقد جاءت أول مواجهة كبرى عام 2008 عقب محاولة إسرائيل استعادة قدرتها الردعية بعد حرب لبنان الثانية عام 2006. وقد أشارت التحليلات الخاصة بذلك الصراع إلى أنه كشف عن مشكلات خطيرة في قدرات الجيش الإسرائيلي وأدائه، وأظهر أوجه قصور في الأداء العملياتي والافتراضات العقائدية التي شكلت التفكير العسكري اللاحق. (2008, Kober)

وفي المواجهات اللاحقة مع حركة حماس، بما في ذلك عمليات أعوام 2012 و2014 و2021، استخدمت حماس قدرات غير متكافئة، مثل الصواريخ بعيدة المدى وشبكات الأنفاق، وهو ما أبرز التحديات التي تواجه النماذج التقليدية للنصر العسكري الحاسم. وقد سلطت التحليلات التي أجراها باحثون إسرائيليون في مجال الأمن القومي الضوء على حدود السعي إلى تحقيق نتيجة عسكرية نهائية، وأسهمت في النقاشات العقائدية داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بمفهوم المعركة بين الحروب بوصفه جزءاً من العقيدة الأمنية المتطورة، والحاجة إلى تكييف عقيدة الأمن القومي مع التهديدات الممتدة وغير المتكافئة (Ortal, 2021; Ortal, 2022; INSS, 2025-2026)

وفي أحدث مواجهة بين إسرائيل وحركة حماس عام 2023، عادت التحديات التي تعيق تحقيق الحسم العقائدي إلى الظهور. وأشارت التقييمات الإسرائيلية إلى أن القدرات الهجومية والدفاعية لحركة حماس، ولا سيما خلال الهجوم المفاجئ في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، كشفت حدود الاعتماد على نماذج الردع التقليدي والنصر الحاسم في بيئة عملياتية تتسم بالتحصن الحضري والقدرات الهجينة. وقد سلط محللون في معهد دراسات الأمن القومي الضوء على الكيفية التي واجه بها موقف الردع الإسرائيلي تساؤلات جوهرية بعد الهجوم، كما أكد عاموس يادلين، في مقابلة أجريت عام 2024، التداعيات الاستراتيجية لصدمة السابع من أكتوبر/تشرين الأول على العقيدة الإسرائيلية، والحاجة إلى إعادة تقييم الافتراضات المتعلقة بالردع وفعالية القتال في الصراعات غير المتكافئة.

الجدول 1: مؤشرات مكون الحسم الإسرائيلي

المؤشر	مثال توضيحي	معايير القياس	التعريف (نوعي)
سرعة تحقيق الأهداف العملياتية	خلال عملية الرصاص المصبوب (2008-2009) نفذت إسرائيل ضربات جوية وبرية أولية سريعة؛ إلا أن استمرار إطلاق الصواريخ أشار إلى عدم اكتمال تحقيق الأهداف العملياتية، مما يبرر منحها درجة متوسطة.	يُقيّم الإنجاز استناداً إلى الوقت اللازم لتحقيق الأهداف العملياتية المعلنة، ووضوح الأهداف، والحاجة إلى إجراء تعديلات عملياتية أثناء الصراع.	مدى قدرة إسرائيل على إنجاز وتحقيق أهدافها العملياتية المعلنة خلال إطار زمني قصير في كل حرب.
إضعاف قدرات الخصم	على الرغم من الضربات الجوية المكثفة خلال عملية الجرف الصامد في عام 2014 فقد حافظت حماس على قدراتها الصاروخية من خلال الأنفاق تحت الأرض، مما يشير إلى إضعاف محدود وقد يستدعي درجة أقل	يركز التقييم على تعطيل قدرة حماس على مواصلة العمليات الهجومية، بما في ذلك إطلاق الصواريخ، والهجمات المعتمدة على الأنفاق، ووظائف القيادة والسيطرة، أثناء الصراع وبعده مباشرة.	مدى قدرة إسرائيل على تحييد أو تدمير القدرات العسكرية والأمنية والعملياتية لحركة حماس.
تقليل إرادة القتال	عقب عملية عمود السحاب في عام 2012 قبلت حماس بوقف إطلاق النار مع احتفاظها بقدراتها العسكرية، وهو ما يعكس انخفاضاً مؤقتاً في الرغبة في القتال.	يُقيّم من خلال مؤشرات سلوكية يمكن ملاحظتها، مثل قبول وقف إطلاق النار، وانخفاض وتيرة الهجمات، والتغيرات في الخطاب أو التوتيرة العملياتية.	مدى تأثير العمليات الإسرائيلية في رغبة حماس أو قدرتها على مواصلة القتال، بما في ذلك قبولها بوقف إطلاق النار وتراجع النشاط الهجومي.
منع عودة التهديدات إلى الظهور	بعد عملية حارس الأسوار (2021) استأنفت حماس تطوير قدراتها الصاروخية خلال فترة قصيرة، مما يشير إلى نجاح محدود في منع عودة التهديدات إلى الظهور.	يُقاس بمدة الهدوء بعد الصراع، والقيود المفروضة على إعادة التسلح، وسرعة استعادة القدرات الهجومية.	مدى قدرة إسرائيل على منع حماس من إعادة بناء قدراتها العسكرية، وتطوير ترسانتها الصاروخية، واستئناف هجماتها بعد انتهاء الأعمال القتالية في كل حرب.

يوضح الجدول المؤشرات النوعية المستخدمة لتقييم مكون الحسم في العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2008 و2023، استناداً إلى الإطار الوصفي التحليلي الذي طوره الباحث. وقد جرى تطوير تعريفات المؤشرات الأربعة بالاستناد إلى مراجعة وتركيب الوثائق العقائدية، مثل الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الإسرائيلية، بالإضافة إلى التحليلات الأكاديمية التي قدمها الخبراء والمتخصصون في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

تطور تكتيكات حركة حماس عبر الحروب الخمس 2008-2023 جدول 2:

المرحلة الحرب /	اسم الحرب والسنة	تكتيكات حماس	الانعكاس على عنصر الحسم	اتجاه التطور
الحرب غير المتكافئة المبكرة والردع الصاروخي	الفرقان (2008-2009)	إطلاق صواريخ القسام قصيرة المدى وصواريخ غراد متوسطة المدى، والقتال في المناطق الحضرية، والكمائن داخل المناطق المبنية، ولا سيما أثناء التوغلات البرية الإسرائيلية، إلى جانب استخدام القناصة، والعبوات الناسفة المرتجلة (IEDs)، وشبكات الأنفاق الدفاعية، ونظام قيادة وسيطرة لامركزي. (Byman, 2011, p. 191)	حققت القوات الإسرائيلية إضعافاً جزئياً لقدرات حركة حماس؛ إلا أن استمرار إطلاق الصواريخ وصمود البنية التنظيمية يشيران إلى حسم محدود على المدى الطويل.	جزئي
توسيع الهجمات الصاروخية والضغط الإعلامي	حجارة السجيل (2012)	اعتمدت حماس على الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى مع استخدام محدود للأنفاق التكتيكية، مع مواصلة شن هجمات متقطعة ضد القوات الإسرائيلية. وتمثلت إحدى السمات البارزة لهذا الصراع مقارنة بعملية الرصاص المصبوب في إطلاق حماس، للمرة الأولى، صواريخ بعيدة المدى باتجاه تل أبيب، وهو ما مثّل توسعاً مهماً في قدراتها الصاروخية. (IDF, 2012)	على الرغم من قصر مدة الصراع، أظهرت حماس توسعاً في قدرتها على توجيهه الضربات، مما يشير إلى أن الحسم ظل غير مكتمل.	مستقر

المرحلة الحرب /	اسم الحرب والسنة	تكتيكات حماس	الانعكاس على عنصر الحسم	اتجاه التطور
حرب الأنفاق والقتال الحضري	العصف المأكول (2014)	اعتمدت حماس على مزيج من تكتيكات الحرب غير المتكافئة، بما في ذلك إطلاق الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى على المدن الإسرائيلية، والاستخدام المكثف لشبكات الأنفاق الهجومية، وتنفيذ عمليات هجومية محدودة داخل المناطق المبنية، ولا سيما على طول الحدود. كما استخدمت عمليات برية عبر الأنفاق خلال حرب 2014 بهدف أسر جنود إسرائيليين، كما ظهر بوضوح في حادثة رفع (Popovich, 2014)	قابل النجاحات التكتيكية قدرة حماس على الابتكار (مثل الأنفاق)، وهو ما أبرز الحدود البنيوية لتحقيق نتائج حاسمة.	مراجع
تعزيز الردع والنيران المنسقة	سيف القدس (2021)	أطلقت حماس صواريخ ومقذوفات باتجاه الأراضي الإسرائيلية، بما في ذلك القدس والمستوطنات المحيطة بقطاع غزة، مما تسبب في اضطرابات كبيرة في الحياة اليومية في أجزاء من إسرائيل. واعترض نظام الدفاع الجوي الإسرائيلي القبة الحديدية جزءًا كبيرًا من هذه الصواريخ (Pal Quest, 2021)	لم تمنع معدلات الاعتراض المرتفعة التي حققتها القبة الحديدية استمرار إطلاق الصواريخ، مما يعكس تآكل فاعلية الحسم بوصفه نتيجة استراتيجية.	متآكل
الهجوم المفاجئ والتنسيق متعدد الجبهات	طوفان الأقصى (2023)	أطلقت حماس آلاف الصواريخ، واستخدمت وحدات هجومية عابرة للحدود لأول مرة منذ بدء الصراع، ونفذت استهدافًا منسقًا لمواقع مدنية وعسكرية كما نجحت حماس في أسر أكثر من 250 رهينة ونقلهم إلى قطاع غزة، مما جعل الهجوم أحد أكثر الهجمات دموية في تاريخ إسرائيل (Center for Strategic and International Studies, 2023)	مثل حجم الهجوم وعنصر المفاجأة فيه اضطرابًا كبيرًا للردع والحسم الإسرائيليين، وأثار تساؤلات حول مدى قابليتهما للاستمرار بوصفهما هدفًا عقائديًا.	تحولي

يلخص الجدول أبرز التكتيكات التي اعتمدها حماس عبر مواجهات غزة الخمس، استنادًا إلى مصادر أكاديمية ومؤسسية.

الفصل الرابع: التحليل والنتائج

يتناول هذا الفصل تأثير تكتيكات حركة حماس، بوصفها جماعة مسلحة من غير الدول، في عنصر الحسم ضمن العقيدة العسكرية الإسرائيلية، وذلك من تناول الحروب الخمس الأخيرة التي خاضتها إسرائيل ضد حركة حماس في قطاع غزة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2008 و2023. ويعرض الفصل كل مواجهة في سياقها التاريخي والظروف التي أدت إلى اندلاعها، مع التركيز على ما تشير إليه الدراسات الأكاديمية الإسرائيلية بشأن طبيعة كل مواجهة. كما يتناول التحليل المؤشرات الأربعة لعنصر الحسم، وهي: القدرة على تحقيق نتائج سريعة وواضحة، وتدمير قدرات الخصم، وفرض إرادة القتال، ومنع عودة التهديد إلى الظهور. وفي نهاية عرض كل حرب، سيُقدّم ملخصاً للنتائج لتوضيح كيفية تأثير تكتيكات حركة حماس في عنصر الحسم الإسرائيلي. ويعكس هذا التحليل تقييم الباحثة لكل مؤشر، موضحة كيفية تفاعل تكتيكات حركة حماس مع العقيدة العسكرية الإسرائيلية.

ويذهب الفصل إلى القول بأن العقيدة الأمنية العسكرية الإسرائيلية قد شهدت تغيراً في أبرز مكوناتها خلال الفترة ما بين 2008-2023 في قطاع غزة، حيث انتقلت من الاعتماد على النصر العسكري السريع والنتائج الحاسمة بالمفهوم الكلاسيكي إلى التركيز على إدارة الصراع، والحفاظ على الردع، واحتواء المواجهة ضمن دورات متكررة من التصعيد والتهدة العسكرية.

العدوان الأول: الرصاص المصبوب (2008-2009)

خلال عدوان 2008-2009، طوّرت حماس مفهوماً دفاعياً يجمع بين حرب المدن والمنشآت المحصنة تحت الأرض. وقد دُمج خط الدفاع الثالث داخل المناطق العمرانية، حيث أنشأت شبكة معقدة من الأنفاق لنقل المقاتلين والأسلحة، وتمركز القناصة، وإقامة الكمائن، بالإضافة إلى منازل مفخخة بالألغام بهدف إبطاء القوات المهاجمة وإرباكها. واستخدمت حماس صواريخ القسام قصيرة المدى وصواريخ غراد متوسطة المدى، وخاضت حرب مدن، ونصبت الكمائن داخل الأحياء بغزة، لا سيما أثناء التوغل البري الإسرائيلي، كما استخدمت القناصة، والعبوات الناسفة المرتجلة، وشبكات الأنفاق الدفاعية، ونظام قيادة وسيطرة لامركزي (Byman, 2011, p. 191).

أسفرت عملية الرصاص المصبوب (2008-2009) عن خسائر بشرية على كلا الجانبين. فقد قُتل نحو 1,440 فلسطينياً، من بينهم عدد كبير من المدنيين، بينما قُتل 13 إسرائيلياً، من بينهم 4 مستوطنين (CRS Report R40101, 2009). بالإضافة إلى ذلك، أطلقت حماس والجماعات المتحالفة معها نحو 650 صاروخاً باتجاه إسرائيل، Human Rights Watch, 2009 وتوفر هذه الأرقام سياقاً كمياً لتقييم تأثير تكتيكات حماس

والاستجابة العسكرية الإسرائيلية خلال العملية.

يكشف تحليل عملية "الرصاص المصبوب" (2008-2009) أن الإشكال الذي برز في العقيدة العسكرية الإسرائيلية يتعلق بالتوتر البنيوي بين عقيدة صممت لخوض حروب سريعة تتمحور حول الدول، والطبيعة التكتيكية للفاعلين المسلحين من غير الدول، مثل حماس. وعلى الرغم من أن العملية أظهرت مستويات عالية من الكفاءة التكتيكية في الضربات الجوية والعمليات البرية المنسقة، فإن هذه الإنجازات لم تترجم إلى حسم استراتيجي، مما يشير إلى اتساع الفجوة بين الفاعلية العسكرية على المستوى التكتيكي وتوقعات العقيدة العسكرية على المستوى الاستراتيجي.

لقد ارتكز التفكير الأمني الإسرائيلي تاريخياً على افتراض أن الحروب يجب أن تكون قصيرة وحاسمة، وأن تنتهي بالتدمير السريع للقدرة العسكرية للخصم. إلا أن البنية الموزعة والشبكية لحماس، إلى جانب اندماجها داخل البيئات المدنية، قوضت هذا الافتراض بصورة منهجية من خلال إزالة مراكز الثقل القابلة للتحديد. وبالتالي، فإن مدة العملية دلت على تراجع قابلية تطبيق مفهوم الحسم السريع في ظل الظروف غير المتماثلة.

وعلى الرغم من أن إسرائيل نجحت في إلحاق أضرار كبيرة بالبنية التحتية العسكرية لحماس، بما في ذلك الأنفاق، ومنشآت الإنتاج، ومخزونات الصواريخ (Schweitzer, 2009)، فإن هذا التدمير أدى وظيفة التعطيل أكثر من الانهيار المنظومي. ويشير استمرار وظائف القيادة والسيطرة لدى حماس، وقدرتها المتواصلة على إطلاق الصواريخ أثناء العملية وبعدها، إلى أن الاستهداف لم يترجم إلى شلل عملياتي. ويكشف ذلك عن قيد في الافتراض الأساسي للعقيدة العسكرية الإسرائيلية، وهو أن الإضعاف المادي للقدرات كافٍ لتحقيق النصر الاستراتيجي. غير أن المرونة التنظيمية في الحروب غير المتماثلة غالباً ما تعوض الخسائر المادية.

على مستوى الأثر الاستراتيجي، فإن استمرار مقاومة حماس رغم الضغط العسكري المتواصل يبرهن أن التفوق القسري لا يؤدي تلقائياً إلى الخضوع السياسي. وبدلاً من ذلك، أفضى العمل العسكري الإسرائيلي إلى تعديل في السلوك أكثر منه إلى هزيمة استراتيجية. ولذلك، فإن وقف إطلاق النار الذي أنهى العملية ثبت حالة مؤقتة من توازن الردع (Evron, 2009).

علاوة على ذلك، فإن تعافي القدرات العسكرية لحماس بعد انتهاء الصراع أبرز درجة عالية من التجدد التنظيمي في ظل ظروف الحصار. وأوضح أن أحد المتطلبات الأساسية للحسم، وهو منع إعادة تشكل التهديد، لم يتحقق. فقد استمرت توفر الصواريخ قصيرة المدى، إلى جانب الحفاظ على القدرات متوسطة المدى نسبياً مثل منظومات غراد. ويبين

Shapir 2009 أن حماس احتفظت بكل من القدرة على التعطيل التكتيكي ومدى استراتيجي محدود، مما حال دون حدوث أي تغيير دائم في ميزان القوى.

وعند النظر إلى هذه الديناميكيات مجتمعة، يتضح أن عملية "الرصاص المصبوب" لم تحقق سوى آثار جزئية ومؤقتة ضمن نمط دوري من الصراع. ففي حين حققت إسرائيل نجاحًا ملموسًا في ساحة المعركة، لا سيما في إضعاف البنية التحتية وترسيخ ردع قصير الأمد، فإنها أخفقت في تحقيق المتطلبات العقائدية للحسم، والمتمثلة في تدمير القدرة العملياتية، وفرض الإرادة العسكرية بصورة دائمة، ومنع إعادة التجدد.

من منظور آخر، تتوافق هذه النتائج مع الأدبيات المتعلقة بالصراعات غير المتماثلة، التي ترى أن معايير النصر تبعد عن النتائج المطلقة وتقترب من آثار نسبية ومحددة زمنيًا عندما تواجه الدول فاعلين من غير الدول. وبناءً على ذلك، يصبح تطبيق العقيدة العسكرية الإسرائيلية الكلاسيكية، التي تركز على الإنذار المبكر، والردع، والحسم السريع، أكثر صعوبة مثل هذه البيئات. وبناءً عليه، ينبغي فهم عملية "الرصاص المصبوب" باعتبارها دليلاً على تكيف حماس في ظل القيود التي تفرضها الحرب غير المتماثلة.

الجدول 3: تحليل مكون الحسم – العدوان الأول: عملية الرصاص 2008-2009

مؤشر الحسم	الأرقام التقريبية	تأثير تكتيكات حماس	النتائج المستخلصة من عملية الرصاص المصبوب
سرعة الحسم	أطلقت حماس 650 صاروخًا (HRW)	واصلت حماس إطلاق الصواريخ لعدة أيام، مما أبطأ التقدم الإسرائيلي.	أسهمت الضربات الإسرائيلية الأولية في تراجع قدرات حماس، إلا أنها لم تنجح في تحييد قدراتها بشكل كامل.
تدمير قدرات الخصم	قُتل 1,440 فلسطينيًا ، ونحو 13 إسرائيليًا (CRS, 2009)	أعادت حماس تنظيم وحداتها عبر الأنفاق وشبكات القيادة البديلة	تدمير جزئي للبنية التحتية العسكرية والأنظمة اللوجستية التابعة لـ حماس

ألحقت إسرائيل خسائر بحماس، لكنها لم تجبرها على الاستسلام	قللت مرونة حماس من فعالية إسرائيل في فرض إرادة القتال بشكل كامل		فرض إرادة القتال
استمر التهديد بعد انتهاء العمليات	أعادت حماس تجميع صفوفها وحافظت على قدراتها الصاروخية عبر الأنفاق ونظام القيادة اللامركزي		منع إعادة ظهور التهديد

يلخص الجدول تحليل مكون الحسم في العمليات العسكرية الإسرائيلية خلال هذا العدوان، وقيّم الأداء عبر المؤشرات الأربعة للحسم، ويبرز تأثير تكتيكات حماس، ويعرض بيانات كمية تقريبية مستمدة من مصادر موثقة.

العدوان الثاني: عمود السحاب 2012

وفقاً للرواية الرسمية الإسرائيلية بشأن عملية "عمود السحاب" فقد بدأت العملية في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 باغتيال القائد العسكري في حماس أحمد الجعبري، وتنفيذ ضربات شملت أكثر من 1,500 موقع في قطاع غزة. واستمرت الحرب ثمانية أيام، وأسفرت عن مقتل نحو 163 فلسطينياً وإلحاق أضرار بعدد من المواقع العسكرية التابعة لحماس، في حين واصلت الحركة إطلاق الصواريخ. وخلال هذه الحرب، اعتمدت حماس على الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، مع استخدام محدود للأنفاق التكتيكية، وواصلت تنفيذ هجمات متفرقة ضد القوات الإسرائيلية. وتمثل أحد الفوارق في هذا الصراع مقارنة بعملية الرصاص المصبوب في أن حماس أطلقت لأول مرة صواريخ بعيدة المدى باتجاه تل أبيب، وهو ما شكّل تطوراً ملحوظاً في قدراتها الصاروخية. (Israel Defense Forces, 2012)

تشير الدراسات العسكرية والتحليلات الإعلامية إلى أن الجيش الإسرائيلي اعتمد خلال هذه العملية بصورة كبيرة على القوة النارية بعيدة المدى، ولم ينشر قوات برية داخل غزة، مفضلاً التركيز على الحملات الجوية لإضعاف القدرات الصاروخية لحماس واستعادة الردع. (The Times of Israel, 2015)

وعلى الرغم من تحقيق نجاحات تكتيكية من خلال العمليات الجوية المكثفة، فإن الحملة الإسرائيلية لم تسفر عن نصر استراتيجي، إذ استمر إطلاق الصواريخ من غزة طوال فترة القتال، مما يشير إلى أن القوة الجوية وحدها لم تكن كافية للقضاء على القدرات الهجومية لحماس (Royal United Services Institute, 2012)

وعلى الرغم من أن العملية أظهرت مستويات عالية من الدقة في استخدام القوة الجوية، والاستهداف القائم على المعلومات الاستخباراتية، والتنسيق السريع للضربات، فإن هذه القدرات لم تترجم إلى حسم عسكري. ويكشف ذلك عن اتساع الفجوة بين الحرب المتقدمة تكنولوجياً والافتراض العقائدي القائل إن التفوق في القوة النارية يؤدي بالضرورة إلى حسم استراتيجي.

ويمكن تفسير قصر مدة العملية التي استمرت ثمانية أيام بسعيها لتحقيق هدف محدود، حيث جرى ضبط العمل العسكري الإسرائيلي بما يحقق الهيمنة التصعيدية ضمن إطار زمني يعقبها خفضٌ للتصعيد بمجرد تحقيق مستوى كافٍ من الردع. ويُظهر استمرار قدرة حماس على إطلاق الصواريخ طوال فترة الصراع أن الاستهداف العملياتي لم يفكك قدرتها. (إيلاند 2013).

من خلال مؤشر تدمير القدرات، ورغم أن العملية حققت نتائج تكتيكية مهمة، بما في ذلك اغتيال القائد العسكري لحركة حماس أحمد الجعبري واستهداف البنية التحتية للصواريخ، فإن هذه الإجراءات لم تؤد إلى انهيار شامل لقدرات الحركة، وأسفرت عن إحداث اضطرابٍ موضعي داخل بنية تنظيمية اتسمت بال مرونة والقدرة على التكيف. ويرى ستال (2015) أن هذا النوع من الاستهداف عالي القيمة يهدف للتأثير في حسابات الخصم، بدلاً من القضاء على استمرارية قدراته العملياتية.

وعلى مستوى فرض إرادة القتال، فإن استمرار حماس في إطلاق الصواريخ طوال العملية يشير إلى أن إرادتها الاستراتيجية بقيت صامدة رغم الضغط الإسرائيلي. ويُظهر ذلك قيّدًا في الحملات التي تركز على القوة الجوية في الحروب غير المتماثلة، وهو أن التفوق في ساحة المعركة لا يترجم تلقائيًا إلى خضوع سياسي. وعلاوة على ذلك، فإن غياب الاجتياح البري قيّد مصداقية التصعيد الإسرائيلي، مما حدّ من قدرته على صنع تحول حاسم في عملية صنع القرار لدى حماس (كام 2013).

تمكنت حماس من استعادة أجزاء من قدرتها الصاروخية وتنظيمها العملياتي بعد فترة وجيزة من وقف إطلاق النار، مما يؤكد أن آثار العملية كانت مؤقتة. وتُعد هذه القدرة على التجدد متجذرة في البيئة العملياتية لقطاع غزة، حيث تتيح اللامركزية في الإنتاج، وشبكات الأنفاق، وأنظمة الإمداد غير الرسمية، التعافي من الضربات العسكرية. وبالتالي، فإن هدف منع إعادة ظهور التهديد لم يتحقق بالمعنى الاستراتيجي.

وعند النظر إلى هذه الديناميكيات مجتمعة، يتضح أن عملية "عمود السحاب" لا تنسجم مع النموذج الكلاسيكي للحسم العسكري في العقيدة الأمنية الإسرائيلية. ففي حين حققت العملية نجاحًا تكتيكيًا وأدت إلى تثبيت الردع على المدى القصير، فإنها أخفقت في تحقيق الإغلاق الاستراتيجي من حيث تدمير القدرات، وكسر الإرادة، أو القضاء على التهديد.

الجدول 4: تحليل مكون الحسم – العدوان الثاني: عمود السحاب 2012

المؤشر	الأرقام التقريبية	تأثير تكتيكات حماس	النتائج المستخلصة من عملية عمود السحاب
سرعة الحسم	أطلقت حماس نحو 1500 صاروخًا (OCHA, 2013)	واصلت حماس إطلاق الصواريخ طوال الحرب التي استمرت ثمانية أيام	كانت الضربات الجوية الإسرائيلية مكثفة، لكنها لم تتمكن من تحديد قدرات حماس
تدمير قدرات الخصم	قُتل نحو 163 فلسطينيًا، وأُلحقت أضرار بالمواقع العسكرية التابعة لحماس (IDF, 2012؛ OCHA, 2013)	احتفظت حماس بجزء من مخزونها الصاروخي ومنصات الإطلاق المتنقلة	تدمير جزئي للمواقع العسكرية التابعة لحماس
فرض إرادة القتال		حافظت مرونة حماس على إرادتها القتالية، واستمرت في شن الهجمات الصاروخية	ألحقت إسرائيل خسائر بحماس، لكنها لم تجبرها على الاستسلام
منع إعادة ظهور التهديد		أعادت حماس تنظيم قواتها الصاروخية، مع الحفاظ على قدراتها الهجومية	استمر التهديد بعد انتهاء العمليات

يلخص الجدول تحليل مكون الحسم في العمليات العسكرية الإسرائيلية خلال هذا العدوان، ويقيّم الأداء عبر المؤشرات الأربعة للحسم، ويبرز تأثير تكتيكات حماس، ويعرض بيانات كمية تقريبية مستمدة من مصادر موثوقة.

العدوان الثالث: الجرف الصامد 2014

في 8 يوليو/تموز 2014، أطلقت إسرائيل عملية "الجرف الصامد" عقب تصاعد إطلاق الصواريخ من قطاع غزة والهجمات التي استهدفت عددًا من الإسرائيليين بالقرب من حدود القطاع. وبدأت الحرب بسلسلة من الغارات الجوية المكثفة استهدفت مواقع إطلاق الصواريخ، ومستودعات الأسلحة، وأنفاق الهجوم التابعة لحماس، ومراكز القيادة والسيطرة. (IDF, 2014)

خلال حرب غزة عام 2014، برزت شبكة الأنفاق التابعة لحماس بوصفها تحديًا تكتيكيًا لإسرائيل. وقد خلص تحقيق داخلي أجراه الجيش الإسرائيلي بعد الحرب إلى أن العديد من الوحدات القتالية لم تكن مستعدة بما يكفي للتعامل مع تهديد الأنفاق؛ إذ افتقر الضباط إلى فهم معمق لحجم الأنفاق وأهميتها قبل اندلاع القتال. وقد كشف ذلك عن قيود عملياتية، وأسهم في قرار الجيش توسيع عملياته البرية داخل غزة بهدف تحديد مواقع الأنفاق وتدميرها. وقد كان الجيش على علم بوجود الأنفاق الهجومية، لكنه لم يدرك أهميتها العملياتية إلا بعد مواجهتها في ساحة المعركة. وقد اعتُبر هذا النقص في الاستعداد أحد العوامل التي أثرت في مسار الحرب ومدتها.

خلال حرب عام 2014، اعتمدت حماس على مزيج من تكتيكات الحرب غير المتماثلة، شمل إطلاق الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى على المدن الإسرائيلية، والاستخدام المكثف لشبكات الأنفاق الهجومية، وتنفيذ عمليات هجومية محدودة داخل المناطق العمرانية، ولا سيما على طول الحدود. وقد مكّنت هذه التكتيكات الحركة من تحدي التفوق العسكري الإسرائيلي، خاصة خلال المرحلة البرية من الحرب؛ إذ شكّلت الأنفاق وسيلة رئيسية للمناورة، والتسلل، وتهديد القوات المتقدمة، في حين زادت العمليات داخل المناطق الحضرية من تقويض قدرة الجيش الإسرائيلي على تحقيق نصر سريع وحاسم في ساحة المعركة. كما استخدمت حماس العمليات البرية عبر الأنفاق لأسر جنود إسرائيليين، كما ظهر في حادثة رفح. (Popovich, 2014)

في المقابل، اعتمدت إسرائيل في البداية على غارات جوية واسعة النطاق، تلتها عملية برية محدودة بدأت في 17 يوليو/تموز 2014، وركزت على تدمير الأنفاق، والمنشآت العسكرية، ومواقع إطلاق الصواريخ، بهدف تحقيق الحسم التكتيكي واستعادة الردع. غير أن قدرة حماس على التكيف، واستمرارها في إطلاق الصواريخ، واحتفاظها بجزء من شبكة الأنفاق، قللت من فعالية تحقيق نصر كامل وفقًا للعقيدة العسكرية الإسرائيلية. وأسفرت الحرب عن مقتل أكثر من 2,200 فلسطيني، معظمهم من المدنيين، إضافة إلى دمار واسع في البنية التحتية المدنية والعسكرية، مقابل مقتل 73 إسرائيليًا، أغلبهم جنود (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2014).

وتشير مدة الحرب، التي بلغت 51 يومًا، إلى أن إسرائيل امتلكت هيمنة تصعيدية على المستوى التكتيكي، لكنها افتقرت إلى القدرة على تحويل مكاسب ساحة المعركة إلى حسم على المستويين السياسي والعسكري. كما يوضح استمرار حماس في إطلاق الصواريخ طوال فترة القتال أن إضعاف القدرات لم يكن مرادفاً للشلل العملياتي. ويشير ذلك إلى أن الافتراض الذي تستند إليه العقيدة العسكرية الإسرائيلية، والقائل بأن القوة الساحقة تؤدي إلى الانهيار السريع للخصم، يفقد فعاليته عند مواجهة شبكات مسلحة لا مركزية، ومتجذرة مجتمعيًا.

وعلى الرغم من أن إسرائيل ألحقت خسائر كبيرة، فإن حماس لم تظهر استسلاماً أو امتثالاً للاحتلال. وبدلاً من ذلك، واصلت تأطير الصراع سياسيًا، وربطت الصمود العسكري بالشرعية داخل الساحة الفلسطينية. ويشير ذلك إلى أن كسر الإرادة، الذي يمثل عنصراً محورياً في مفهوم الحسم، يصبح محدود القابلية للتطبيق عندما يستمد الخصم قيمته من الصمود أكثر من النصر.

تمثل عملية "الجرف الصامد" نقطة تحول في تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية. فهي تُظهر أن الحسم، كما يُعرّف بوصفه هزيمة سريعة، وتدميراً للقدرات، وكسراً للإرادة، أصبح أكثر صعوبة في ظل ظروف الحرب الحضرية غير المتماثلة. وبدلاً من ذلك، اتجهت العقيدة العسكرية الإسرائيلية نحو منطق "الاحتواء"، حيث تُستخدم القوة العسكرية لإعادة ضبط الصراع بصورة دورية.

الجدول 5: تحليل مكون الحسم – العدوان الثالث: الجرف الصامد 2014

مؤشر الحسم	الأرقام التقريبية	تأثير تكتيكات حماس	النتائج المستخلصة من عملية الجرف الصامد (2014)
سرعة الحسم	أطلقت حماس نحو 4,500 صاروخ؛ واعترضت إسرائيل الآلاف منها باستخدام منظومة القبة الحديدية (JINSA, 2015)	واصلت حماس إطلاق الصواريخ وتنفيذ عمليات هجومية محدودة طوال فترة الصراع	على الرغم من استمرار الصراع 51 يوماً، فإن العمليات الجوية والبرية الإسرائيلية لم تحقق حسمًا سريعاً

مؤشر الحسم	الأرقام التقريبية	تأثير تكتيكات حماس	النتائج المستخلصة من عملية الجرف الصامد (2014)
تدمير قدرات الخصم	قُتل نحو 2,200 فلسطيني (بمن فيهم مدنيون)، وقُتل 73 إسرائيليًا (UNOCHA, HRW, 2014؛ 2014)	احتفظت حماس بقدرات صاروخية كبيرة، وبقيت بعض الأنفاق سليمة	استهدفت إسرائيل أنفاق حماس، والمنشآت العسكرية، ومراكز القيادة
فرض إرادة القتال		مكنت مرونة حماس من مواصلة العمليات الهجومية خلال المرحلة البرية	ألحقت التوغلات البرية والغارات الجوية خسائر بقوات حماس العسكرية
منع إعادة ظهور التهديد		تمكنت حماس من إعادة بناء جزء من بنيتها التحتية العسكرية واللوجستية بعد انتهاء الصراع	دمرت العديد من المنشآت العسكرية والأمنية وبقي التهديد قائما

يلخص الجدول تحليل مكون الحسم في العمليات العسكرية الإسرائيلية خلال هذا العدوان، وقيّم الأداء عبر المؤشرات الأربعة للحسم، ويبرز تأثير تكتيكات حماس، ويعرض بيانات كمية تقريبية مستمدة من مصادر موثقة.

العدوان الرابع: حارس الأسوار 2021

المواجهة الرابعة التي أطلقت عليها إسرائيل اسم "حارس الأسوار" في مايو/أيار 2021، تزامنت مع تصاعد التوترات في القدس الشرقية المحتلة، ولا سيما على خلفية الاحتجاجات ضد عمليات التهجير القسري للفلسطينيين من حي الشيخ جراح في القدس، والاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى، والتي أشعلت اضطرابات واسعة النطاق قبل اندلاع العمليات العسكرية (وكالة الأناضول، 2021).

أطلقت حماس صواريخ باتجاه القدس والمستوطنات المحاذية لقطاع غزة، مما تسبب في تعطيل كبير للحياة اليومية في أجزاء من إسرائيل. واعترضت منظومة القبة الحديدية الإسرائيلية نسبة كبيرة من هذه الصواريخ. وردًا على ذلك، شنت إسرائيل غارات جوية استهدفت المواقع العسكرية التابعة لحماس، بما في ذلك شبكة الأنفاق المستخدمة كملاجئ، ومراكز للقيادة (PalQuest, 2021). أثناء الحرب على قطاع غزة في مايو/أيار 2021، قُتل نحو 256 فلسطينيًا، بينهم أطفال ونساء

أثناء الحرب على قطاع غزة في مايو/أيار 2021، قُتل نحو 256 فلسطينيًا، بينهم أطفال ونساء ومدنيون آخرون، فيما قُتل 13 إسرائيليًا نتيجة الأعمال القتالية، كما أُصيب عدد كبير من الأشخاص، ولحقت أضرار مادية واسعة النطاق (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2021)

يكشف تحليل عملية "حارس الأسوار" (2021) تفوقًا إسرائيليًا في أنظمة الدفاع الجوي، وقدرات الضربات الدقيقة، ودمج المعلومات الاستخباراتية في الوقت الحقيقي، لكن هذا التفوق أخفق في تحقيق إغلاق استراتيجي. وقد تمكنت الضربات الإسرائيلية من إضعاف أصول محددة، لكنها لم تعطل المنطق العملياتي الموزع الذي تقوم عليه حرب الصواريخ لدى حماس.

ومن حيث تدمير القدرات، ألحقت العمليات الإسرائيلية أضرارًا كبيرة بالبنية التحتية العسكرية لحماس، بما في ذلك شبكات الأنفاق، وهياكل القيادة. غير أن هذا التدمير كان على مستوى التعطيل فقط. وعلى مستوى فرض إرادة القتال، توضح العملية أيضًا حدود القوة الجوية القسرية في تغيير سلوك الفاعلين من غير الدول، فقد حافظت حماس على نشاطها العسكري، ونجحت أيضًا في تأطير الصراع سياسيًا، ولا سيما من خلال ربط التصعيد بالأحداث الجارية في القدس، مما عزز شرعيتها لدى الجمهوريين المحلي والإقليمي.

وقد أدى التفاعل بين التفوق التكنولوجي الإسرائيلي والمنطق التنظيمي التكتيكي لحماس إلى إنتاج نمط مستقر من الحرب المحدودة، حيث انحصرت النتائج في دورات ردع قصيرة الأمد، بدلًا من الوصول إلى حسم نهائي.

الجدول 6: تحليل مكون الحسم – العدوان الرابع: حارس الأسوار 2021

مؤشر الحسم	الأرقام التقريبية	تأثير تكتيكات حماس	النتائج المستخلصة من عملية حارس الأسوار (2021)
سرعة الحسم	استمرت الحرب نحو 11 يومًا؛ واستمر إطلاق الصواريخ طوال فترة القتال	حدّت الهجمات الصاروخية المكثفة التي شنتها حماس من قدرة إسرائيل على فرض سيطرة سريعة	نفذت إسرائيل غارات جوية، لكنها لم تحقق سيطرة سريعة أو توقف إطلاق الصواريخ

مؤشر الحسم	الأرقام التقريبية	تأثير تكتيكات حماس	النتائج المستخلصة من عملية حارس الأسوار (2021)
تدمير قدرات الخصم	قُتل نحو 256 فلسطينيًا، بمن فيهم مقاتلون ومدنيون؛ وتضررت الأنفاق والبنية التحتية	احتفظت حماس بقدرات صاروخية كبيرة وواصلت إطلاق الصواريخ	استهدفت الضربات الإسرائيلية قيادات بارزة وشبكة الأنفاق، مما ألحق أضرارًا ملموسة
فرض إرادة القتال		أظهرت حماس مرونة واستمرارية في القتال	ألحقت إسرائيل أضرارًا بحماس، لكنها لم تُجبرها على وقف القتال
منع إعادة ظهور التهديد		حافظت حماس على ترسانتها الصاروخية وبنيتها التنظيمية	حتى بعد وقف إطلاق النار، لم تتمكن إسرائيل من القضاء على التهديد العسكري الذي تمثله حماس

يلخص الجدول تحليل مكون الحسم في العمليات العسكرية الإسرائيلية خلال هذه الحرب. ويقيم الأداء عبر المؤشرات الأربعة للحسم، ويبرز تأثير تكتيكات حماس، ويعرض بيانات كمية تقريبية مستمدة من مصادر موثقة.

العدوان الخامس: 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 – عملية السيوف الحديدية

اندلعت الحرب الخامسة في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وهو الصراع الذي أطلقت عليه إسرائيل اسم "عملية السيوف الحديدية"، عقب هجوم واسع النطاق ومفاجئ شنته حماس من قطاع غزة ضد مستوطنات غلاف غزة، مما شكّل صدمة استراتيجية للأجهزة الأمنية الإسرائيلية. وشملت الهجمات إطلاق آلاف الصواريخ، واستخدام وحدات اقتحام عابرة للحدود لأول مرة منذ بداية الصراع، والاستهداف المنسق لمواقع مدنية وعسكرية. (Al Jazeera, 2025)

في الساعات الأولى من الهجوم، أسفرت الاشتباكات عن مقتل نحو 1,200 شخص داخل إسرائيل وأسراً أكثر من 250 رهينة نُقلوا إلى غزة، مما جعله أحد أكثر الهجمات دموية في تاريخ الاحتلال. وردّت إسرائيل بإعلان حالة الحرب وشن عمليات جوية وبرية واسعة النطاق في قطاع غزة، استهدفت البنية التحتية العسكرية والأمنية التابعة لحماس، بما

في ذلك الأنفاق ومراكز القيادة. كما تأثرت مرافق مدنية، بما فيها المنشآت الصحية والمؤسسات التعليمية والخدمات الأساسية، مما أدى إلى أزمة إنسانية كبرى.

وبلغت حصيلة الضحايا حسب آخر إحصائية لوزارة الصحة الفلسطينية للعدوان الإسرائيلي على غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 حتى منتصف أغسطس 2026 نحو 73,417 شهيداً و174,360 مع استمرار الغارات والعمليات العسكرية رغم إعلان اتفاق وقف إطلاق النار. يشكل النساء والأطفال غالبيتهم. كما تسبب في دمار واسع طال نحو 90% من البنية التحتية المدنية، إلى جانب تهجير معظم سكان قطاع غزة، وتدهور شديد في الخدمات الصحية والغذائية.

خلال هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، استغلت حماس بفاعلية نقاط الضعف المتمثلة في اعتماد إسرائيل المفرط على التكنولوجيا في مراقبة الحدود. وركز الهجوم على استغلال الثغرات في أنظمة المراقبة الذكية، بما في ذلك الكاميرات، وأجهزة الاستشعار، والطائرات المسيّرة، مما أدى إلى تأخير اكتشاف تحركات المهاجمين ومكّنهم من اختراق الحدود بنجاح. كما أطلقت حماس وابلاً كثيفاً من الصواريخ بهدف إغراق منظومة القبة الحديدية، وبالتالي تقليل قدرتها على اعتراض الصواريخ الواردة. وحدث النجاح الأولي للهجوم نتيجة التنسيق بين الهجمات البرية والصاروخية، إلى جانب استغلال نقاط الضعف التكنولوجية الإسرائيلية، مما يبرز الدور الحاسم للقرارات العملية البشرية في تشغيل التقنيات الدفاعية. (2023, Carchidi)

ورداً على الهجوم المفاجئ، انتقلت إسرائيل بسرعة إلى حالة الحرب من خلال استدعاء قوات الاحتياط، وإعلان حالة التأهب، وإطلاق حملة جوية ضد قطاع غزة، كما نفذت إسرائيل عمليات برية داخل قطاع غزة لاستهداف شبكة الأنفاق وهياكل القيادة ضمن مرحلة لاحقة من الهجوم.

يكشف تحليل عملية "السيوف الحديدية" 2023 عن حدوث تحول عقائدي طويل الأمد داخل التفكير الأمني الإسرائيلي عند مواجهة فاعلين من غير الدول مثل حماس. فرغم التفوق الإسرائيلي الساحق في الاستخبارات، وأنظمة المراقبة، وقدرات الضربات الدقيقة، ومنظومة الدفاع الجوي، فإن هجوم 7 أكتوبر كشف عن ثغرة جوهرية في طبقة الإنذار المبكر نتيجة الاعتماد المفرط على افتراضات الردع القائمة على الوسائط التكنولوجية، والتي ثبت عدم كفايتها في مواجهة خصم لا مركزي وقادر على التكيف. ويرى سينغ (2025) أن ما حدث قوض الافتراضات الأساسية لنظرية الردع في السياق الإسرائيلي، والتي تفترض أن الردع الفعّال كفيل بمنع حدوث المفاجأة الاستراتيجية.

الجدول 7: تحليل مكون الحسم – العدوان الخامس: السيوف الحديدية 2023

مؤشر الحسم	الأرقام التقريبية	تأثير تكتيكات حماس	النتائج المستخلصة من عملية السيوف الحديدية (2023)
سرعة الحسم	قُتل 1,200 إسرائيلي؛ واستمر القتال لفترة طويلة	أدى هجوم حماس المفاجئ متعدد الأبعاد (التسلل البري، والصواريخ، والطائرات المسيّرة) إلى إبطاء قدرة إسرائيل على فرض سيطرة سريعة	على الرغم من التعبئة السريعة لإسرائيل والغارات الجوية المكثفة، استمر القتال لعدة أشهر
تدمير قدرات الخصم	أكثر من 72,000 حالة وفاة، وأكثر من 172,000 مصاب من الفلسطينيين، يشكل النساء والأطفال غالبيتهم	حافظت حماس على قدراتها العسكرية ونجحت في إطلاق الصواريخ خلال الأشهر الأولى من العدوان، إلا أن التفوق التقني والجوي الذي تملكه "إسرائيل" إلى جانب التوغل البري نجحت في تدمير أغلب القدرات العسكرية.	استهدفت الضربات الجوية الإسرائيلية والعمليات البرية المحدودة الأنفاق، ومستودعات الأسلحة، ومراكز القيادة
فرض الإرادة القتالية		نجح الجناح العسكري في حماس "كتائب القسام" في تنفيذ عمليات اشتباك مع قوات الاحتلال التي توغلت برياً إلى مدن وأحياء قطاع غزة، إلى جانب استخدام العبوات والأسلحة المضادة للدروع، بيد أن التفوق الجوي والتكنولوجيا إلى جانب استخدام الأسلحة الحديثة أضعف حماس ميدانياً.	ألحقت إسرائيل أضراراً بالبنية التحتية التابعة لحماس، لكنها لم تُجبرها بالكامل على وقف الهجمات

مؤشر الحسم	الأرقام التقريبية	تأثير تكتيكات حماس	النتائج المستخلصة من عملية السيوف الحديدية (2023)
منع إعادة ظهور التهديد		خلال الأشهر الأولى من العدوان حافظت حماس على بنيتها التنظيمية وقدراتها العسكرية، مما أتاح إعادة توليد التهديد، لكن مع توسع الضربات الجوية والدخول البري إلى مدن وأحياء القطاع نجحت "إسرائيل" في منع إعادة ظهور التهديد بشكل كبير.	تؤد الضربات الإسرائيلية وحالات وقف إطلاق النار الجزئية إلى تحييد القدرة العسكرية لحماس بشكل كامل خلال العام الأول من العدوان، لكن مع استخدام الاحتلال لقدراته العسكرية والتكنولوجيا وتكثيف الضربات الجوية والبرية نجح في إضعاف القدرة العسكرية لحماس.

يلخص الجدول تحليل مكون الحسم في العمليات العسكرية الإسرائيلية خلال هذا العدوان، وقيّم الأداء عبر المؤشرات الأربعة للحسم، ويبرز تأثير تكتيكات حماس، ويعرض بيانات كمية تقريبية مستمدة من مصادر موثوقة.

بعد استعراض نتائج الحروب الخمس التي خاضتها إسرائيل ضد حماس بين عامي 2008 و2023، يتضح أنه، في سياق وظروف كل صراع، استخدم كل من الطرفين تكتيكات جديدة في كل حرب، وعلى الرغم من التفوق التكنولوجي والاستخباراتي لإسرائيل، فإن تكتيكات حماس، ولا سيما في عمليات الأنفاق والهجمات المباغتة، قللت من فعالية مكون الحسم، الذي يُعد عنصراً أساسياً في العقيدة العسكرية الإسرائيلية.

وعليه، خلال العدوانين الأول والثاني على غزة (2008-2012)، عكست العمليات العسكرية الإسرائيلية جزئياً التوقع بتحقيق نصر سريع، حيث تمثل الافتراض الأساسي في أن الضغط العسكري يمكن أن يؤدي إلى انهيار مؤقت أو استسلام الخصم، ولا سيما بعد تدمير جزء من بنيته العسكرية والأمنية. إلا أن نتائجهما أظهرت أن تدمير القدرات المادية لا يعادل الهزيمة الاستراتيجية. فقد تمكنت حماس من إعادة تنظيم صفوفها ومواصلة إطلاق الصواريخ باتجاه البلدات الفلسطينية المحتلة، أي المستوطنات.

في عدوان عام 2014 كشف ظهور حرب الأنفاق عن محدودية استراتيجيات القوة الجوية، وأجبر إسرائيل على خوض عمليات برية، مما أدى إلى امتداد الحرب لمدة 51 يوماً، وهو ما يعني أن الفرضية الأساسية التي تستند إليها العقيدة الأمنية، والمتمثلة في خوض حروب قصيرة وحاسمة، عانت من خلل، ونتيجة لذلك، بدأ مفهوم الحسم يركز

على إضعاف الخصم مؤقتًا، واستعادة الردع في مواجهته.

وانفرد عدوان 2021 بقصر مدته واعتماده على ضربات مكثفة ومركزة، في حين اتخذت حرب الإبادة عام 2023 نهجا مختلفا من حيث استخدام القوة العسكرية المفرطة. وبالتالي، نجح الاحتلال الإسرائيلي من خلال حملة عسكرية امتدت لما يقارب الثلاث سنوات من إضعاف القدرات العسكرية والأمنية لحماس وجهازها العسكري "كتائب القسام"، إلى جانب الحد من قدرتها على الظهور كقوة عسكرية منظمة تهدد "إسرائيل" بالشكل الذي كانت عليه قبل عملية طوفان الأقصى.

وبالنظر إلى جولات القتال الخمس بين الاحتلال وحماس في الفترة ما بين 2008-2023 تظهر المؤشرات التحليلية الأربعة وهي سرعة الحسم، وتدمير القدرات، وفرض الإرادة، ومنع إعادة ظهور التهديد تباينا واضحا في مستوى تحقيق مكون الحسم بصورة كاملة ومستقرة من عدوان لآخر. إلا أن العدوان الأخير 2023 مثل حالة مختلفة عن غيره بعد أن نجحت "إسرائيل" في إضعاف البنية العسكرية والميدانية لـ "كتائب القسام" عبر استخدام جميع وسائل الحرب التقليدية المتاحة لها.

الفصل الخامس: الخاتمة

تظهر الدراسة أن الدول التي تتمتع بتفوق تقني وعسكري وتكنولوجي، مثل إسرائيل، ليست بمنأى عن الحاجة إلى إعادة تقييم عقيدتها العسكرية عند مواجهة التهديدات غير التقليدية التي يفرضها الفاعلون من غير الدول. وقد وفرت المواجهات الخمس التي دارت في قطاع غزة بين إسرائيل وحماس خلال الفترة 2008-2023 إطاراً لاختبار فعالية هذه العقيدة، ولا سيما عنصر الحسم بوصفه أحد أبرز مكوناتها، إذ مثلت كل جولة عسكرية مرحلة جديدة في تطور أنماط الصراع غير المتماثل، وكشفت عن محدودية عنصر الحسم باعتباره ركيزة في التفكير العسكري الإسرائيلي.

ويكشف تحليل المؤشرات الأربعة لمكون الحسم، وهي سرعة تحقيق النصر، وتدمير قدرات الخصم، وفرض الإرادة العسكرية، ومنع عودة التهديد، أن هذه الحروب لم تؤدّ إلى تحقيق نصر استراتيجي نهائي. وأظهرت نمطا متكررا من "الحسم المؤقت" أو "الردع الهش"، حيث انتهت كل جولة دون القضاء على القدرات الأمنية والعسكرية لحماس؛ وسعت حماس إلى استئناف القتال باستخدام أدوات وتكتيكات جديدة.

وتكشف حرب 7 أكتوبر 2023 عن حدود التفوق الاستخباراتي والتكنولوجي الإسرائيلي في مواجهة تهديد غير متماثل اعتمد على عنصر المفاجأة. ومع استمرار وتوسع العمليات العسكرية والبرية ضد حماس لما يقارب ثلاث سنوات، أظهرت التجربة أن التكنولوجيا وحدها لا تكفي لتحقيق الحسم، وإنما تزداد فاعليتها عند دمجها بالقوة البرية والجوية والعمليات الاستخباراتية، بما يتيح إضعاف البنية العسكرية للخصم والحد من قدرته على تشكيل تهديد.

وفي ضوء ذلك، تخلص الدراسة إلى أن مفهوم الحسم أصبح مؤشرا ديناميكيا على قدرة الدولة على التكيف مع بيئات الصراع المعقدة وغير التقليدية، كما تظهر الحروب الخمس في غزة أن غياب الحلول السياسية واستمرار العوامل البنيوية للصراع يجعلان تحقيق تسوية نهائية هدفا بعيد المنال، مما يبقي الصراع في حالة دورية من التصعيد وخفض التصعيد.

المراجع والمصادر

- Arreguín-Toft, I. (2005). How the weak win wars: A theory of asymmetric conflict. Cambridge University Press.
- Ashour, O. (2025). How Hamas fights: Hybrid defence and combat effectiveness in Gaza. Critical Studies on Terrorism. Advance online publication.
- Alkhasov, S., Bakhtieva, V., & Sarkisyants, A. (2022). Conceptual understanding of hybrid warfare. Journal of Society and the State.
- Al Jazeera. (2026, April 19). آلاف الجرحى بغزة يواجهون خطر الموت.
- Ben-Horin, Y., & Posen, B. R. (1981). Israel's strategic doctrine (Report No. R-2845-NA). RAND Corporation.
- Benson, B. (2012). Unified land operations: The evolution of Army doctrine for success in the 21st century. Military Review, 12–2, (2)92.
- Blaker, J. R. (2007). Transforming military force: The legacy of Arthur Cebrowski and network centric warfare. Praeger Security International.
- Bude, E. (2025). The Israeli disengagement from Gaza in 2005: A multilateral step with a unilateral façade. Middle Eastern Studies, 735–719, (5)61.
- Centre on Armed Groups. (2023). External version: Centre 2025–2023 strategy.
- Citino, R. M. (1999). The path to Blitzkrieg: Doctrine and training in the German army, 1939–1920. Lynne Rienner Publishers.
- Cohen, E. A. (2012). Israel and the bomb: How the Jewish state leveraged nuclear

المراجع والمصادر

weapons in the Middle East. Columbia University Press.

Corum, J. S. (1992). The roots of Blitzkrieg: Hans von Seeckt and German military reform. University Press of Kansas.

Dekel, U. (2014). Operation Protective Edge: Strategic and tactical asymmetry. Institute for National Security Studies (INSS).

Duman, T. İ. (2025). The transformation of Hamas: Evolution of the movement within the triangle of society, arms, and politics. İnsan ve Toplum, 214–193 ,(2)15.

Echevarria, A. J. (2000). After Clausewitz: German military thinkers before the Great War. University Press of Kansas.

Eiland, G. (2013). Operation Pillar of Defense: Strategic perspectives. Institute for National Security Studies (INSS).

Eisenkot, G., & Siboni, G. (2019). Guidelines for Israel's national security strategy. The Washington Institute for Near East Policy.

Evron, Y. (2009). Deterrence: The campaign against Hamas. Institute for National Security Studies (INSS).

Gallo, A. A. (2018). Understanding military doctrinal change during peacetime. Columbia University.

Goff, M., Lindsay, J., Berryman, C., Prange, M., & Roberson, B. (2019). From Cast Lead to Protective Edge: Lessons from Israel's wars in Gaza (RR-1888-OSD). RAND Corporation.

Hadad, O. (2021). A battle of names: Hamas and Israeli operations in the Gaza Strip.

المراجع والمصادر

Terrorism and Political Violence, 950–931 ,(5)33.

Hamourtziadou, L. (2024). In 2024, let's say goodbye to war. Centre for Brexit Studies Blog.

Hayman, T. (2025). The state of Israel's national security: Doctrine and policy guidelines for 2026–2025. INSS.

Hoffman, F. G. (2007). Conflict in the 21st century: The rise of hybrid wars. Potomac Institute for Policy Studies.

Inbar, E. (1998/1983). Israeli strategic thinking after 1973. Journal of Strategic Studies.

Institute for National Security Studies (INSS). (2021). Operation Guardian of the Walls – Over, but not done with.

Institute for National Security Studies (INSS). (2025). The State of Israel's national security doctrine.

Jackson, A. P. (2013). The roots of military doctrine: Change and continuity in understanding warfare.

Jomini, A. H. (1838/1862). The art of war.

Kaldor, M. (2012). New and old wars: Organized violence in a global era (3rd ed.). Polity Press.

Kam, E. (2013). After the operation: The balance of power between the sides. INSS.

Katz, Y. (2025). Non-state actors in a multipolar world. SSRN.

المراجع والمصادر

Khan, J., Ullah, A., Ali, B., & Zaid, O. (2023). From Operation Pillar of Defense (2012) to Operation Guardian of the Walls (2021). *Journal of Political Science*.

Kugler, R. L. (1992). NATO's future conventional defense strategy in Central Europe. RAND Corporation.

Kumari, N. (2025). Iran-Israel conflict and the future of asymmetric warfare in the Middle East. Cescube.

Lele, A. (2014). Asymmetric warfare: A state vs non-state conflict. OASIS.

Mader, M. (2004). In pursuit of conceptual excellence. Peter Lang.

Mazarr, M. J. (2020). Understanding deterrence. In *Deterrence in the 21st century*.

Mentis, A., & Shai, S. (2015). The necessity of reformulating Israel's security doctrine.

Meridor, D., & Eldadi, R. (2019). Israel's national security doctrine (INSS Memorandum No. 187).

Merom, G. (2003). *How democracies lose small wars*. Cambridge University Press.

Mulvenon, J., & Finkelstein, D. (Eds.). (2005). *China's revolution in doctrinal affairs*.

Naveh, S. (2003). Rethinking infantry close conflict.

Naveh, S. (2007). The IDF as an epistemic authority.

Onyigbuo, S. U. (2024). Stepping into the stairs or staring into the steps of the Israeli-Hamas war.

المراجع والمصادر

White, S. P. (2023). The organizational determinants of military doctrine.



المُلتقى الاستراتيجي
STRATEGIC FORUM